SETA
Murat Aslan مراد أصلان

نموذج إعادة الإعمار التركي في سوريا

مساهمة تركيا في تحقيق السلام الإقليمي في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK إدراك

TURKEY'S RECONSTRUCTION MODEL IN SYRIA

نموذج إعادة الإعمار التركي في سوريا

آذار / مارس 2019

مراد أصلان - Murat Aslan

في سنة 1991، تحصّل مراد أصلان على الإجازة في الإدارة من أكاديمية الجيش التركي، وتولّى العديد من المهام والمناصب في القوات المسلحة التركية. علاوة على ذلك، تحصّل أصلان على درجة الماجستير سنة 2010 وعلى الدكتوراه سنة 2017 في العلاقات الدولية من جامعة الشرق الأوسط التقنية بأنقرة. وتقاعد أصلان من القوات المسلحة التركية في شباط/فبراير سنة 2017، ليشارك منذ ذلك الوقت في الدراسات الأكاديمية ويركز على مفاهيم وممارسات القوة والذكاء والدعاية في الدراسات الدفاعية والأمنية. وفي الوقت الراهن، يعدّ أصلان عضوا في هيئة التدريس في جامعة حسن كاليونجو، وفي مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا" كباحث في مديرية الدراسات الأمنية.

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها دون الحصول على إذن كتابي من الناشرين

الرقم الدولي المعياري للكتاب (باللغة الإنكليزية): 978.605.7544.41.4

الترجمة إلى العربية: مركز إدراك للدراسات والاستشارات (إسطنبول، تركيا)

آذار / مارس 2019

المؤلف: مراد أصلان

المساهمون:

بشرى أوزتكين(Büşra Öztekin) وإحسان كويومجو(İhsan Kuyumcu) وعمر أرطغرل إردال(Ömer Ertuğrul Erdal) وسيلين أوزتورك(Selen Öztürk) وميليس إيجه كونت(Melis Ege Kunt) وسيلا إلجين(Sıla Elgin).

المحتوى

توطئة 5

المقدمة 7

مفهوم إعادة الإعمار: استدامة الأمن في مرحلة ما بعد الصراع 12

نطاق إعادة الإعمار 12

عملية إعادة البناء 16

مبادئ مشروع إعادة الإعمار 22

الإطار المفاهيمي لنموذج إعادة الإعمار الذي تطبّقه تركيا 25

بناء محيط قوامه الثقة 28

تهيئة البيئة الخاصة بعمليّة إعادة الإعمار 28

الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في الحالات الطارئة 29

تحسين البنية التحتية وظروف المعيشة 30

محو آثار الصراع وبذل جهود لإعادة الحياة إلى نسقها الطبيعي 30

تنمية القدرات الإدارية وضمان التوافق السياسي 31

ضمان الاكتفاء الذاتي للسلطة المحلية 31

إنشاء بنية اجتماعية دائمة ومستدامة وتحقيق كفاءة إدارية 31

استراتيجية تركيا الأمنية في سوريا 33

استراتيجية تركيا الشاملة لإعادة الإعمار في شمال سوريا 44

ضمان بناء الثقة 44

خارطة الطريق نحو تحقيق إعادة الإعمار 45

وضع جهود المساعدات الإنسانية الطارئة قيد التنفيذ 47

تطوير البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية 52

محو آثار الصراع وبذل الجهود لإعادة نسق الحياة الطبيعي 58

تأسيس الخدمات الاجتماعية وتعزيز الثقة في المجتمع المحلي 63

تحسين هيكلة الإدارة وضمان المصالحة السياسية 68

تحقيق الاكتفاء للسلطة المحلية 70

إنشاء هيكل اجتماعي متين ومستدام 72

نتائج عمليات البناء في المنطقة 75

الخلاصة 78

مصادر 80

توطئة

تُمارس تركيا أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية في شمال سوريا سعيا لتحقيق الأهداف الأربعة التي أعلنتها بشكل مباشر في وقت سابق، والتي تتمثل في الحفاظ على أمن الحدود التركية والقضاء على المنظمات الإرهابية وإنشاء بيئة آمنة لعودة السوريين الذين فروا من وطنهم، فضلا عن الحفاظ على استدامة الحياة في المناطق التي يتم فيها ضمان الأمن. وفي هذا السياق، أجرت تركيا عمليات عسكرية حازمة على غرار عمليّتيْ درع الفرات وغصن الزيتون، ولعبت دورًا قياديا في إقرار جهود إعادة الإعمار وتنفيذها من أجل ترسيخ حياة مدنية في إدلب بموجب توجهها الدبلوماسي.

وانطلاقًا من هذه الإرادة والعزم، دحرت تركيا التنظيمات الإرهابية من المنطقة التي تمتد من منبج إلى إدلب على طول حدودها، وعملت على تعزيز الثقة والنزعة نحو الاعتماد على الذات بالنسبة للسوريين، فضلا عن تمهيدها للطريق لعودة السوريين النازحين والمهاجرين إلى بيئة آمنة.

قادت جهود إعادة الإعمار، التي بدأت بالتزامن مع هذه العمليات العسكرية، إلى تسريع نسق العودة إلى طريق قوامه المساعدة الإنسانية العاجلة وتحقيق الاستقرار الذي يدوم طويلًا من جهة، والذي يعدّ مثالا يقتدى به في المناطق المتبقّية من شماليّ سوريا من جهة أخرى.

إن استدامة بيئة من الثقة والجهود المبذولة لإعادة الإعمار، التي أعادت إلى الواجهة الحديث عن دوافع إعادة الحياة لنسقها الطبيعي، تعكس رغبة السكان المحليين للعيش في بيئة مستدامة ذاتيا. وبالنظر إلى جهود إعادة الإعمار الجوهرية التي تقودها تركيا، يبدو أن تحقيق الاستدامة لا يقتصر فقط على العمليات العسكرية، بل حققت كذلك الأنشطة التي من شأنها أن تمهّد الطريق أمام الحياة المدنية وتمنح الأولوية للازدهار، نتائج جيدة.

وبناء على وجهة النظر المُوضّحة أعلاه، يدرس هذا التقرير مساهمة تركيا في تحقيق السلام الإقليمي في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر، حيث يعيش الشعب السوري في أمان بعد المبادرات الدبلوماسية والعسكرية وأنشطة إعادة الإعمار التي تقودها تركيا. ويدقق التقرير في خارطة الطريق التصوريّة بالنظر إلى جهود تركيا حتى تكون مثالا يُحتذى به في باقي المناطق التي تستمر فيها الصراعات.

والجدير بالذكر أن جهود الإعمار المذكورة تكون عبر أي نوع من المرافق التي تجندها مؤسسات الدولة المركزية والإدارات المحلية، ناهيك عن كونها تشكّل سابقة هي الأولى من نوعها وتُثري المفاهيم المدرجة في المنشورات الأكاديمية. وفي الختام، يشدد هذا التقرير إلى الدور الجوهري للقيم الإنسانية في حل النزاعات، لتُناقِضَ بذلك المفاهيم والممارسات التي تبرز بشكل صارخ تشدّد السياسة الدولية.

بروفيسور: برهان الدين دوران (Burhanettin Duran)
المنسق العام لمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (**سيتا**)

المقدمة

في الوقت الراهن، يتأثر المدنيون إلى جانب المقاتلين أكثر من أي وقت مضى بتسارع وتيرة العنف وسرعة نشوب النزاعات. ويبدو جليًّا أن الجهات الفاعلة والعوامل المؤثرة على أي صراع دائما ما تغدو معقدة في خضم النزاعات الحالية، في حين تُدرأ القيم المتعارف عليها عالميًا والمتعلّقة بحقوق الإنسان والمعتمدة لحماية المدنيين، ويتمّ تجاهلها.

وفي هذا السياق، يُترَكُ السكان المدنيون في مناطق النزاع، على غرار البوسنة وأفغانستان والعراق وأخيرا سوريا، تحت رحمة القوات المقاتلة، إذ لم يتبقّ أمامهم سوى خيار الهجرة من بلدانهم خاصة وأنهم كانوا عرضة للمعاملة غير الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، تعرض النساء والأطفال للظلم، في حين حُرِم أولئك الذين ينشُدون العيش في موطنهم من حاجياتهم ورغباتهم الأساسية.

مع استمرار تأزم الوضع الإنساني في المنطقة، بسبب الصراعات، تنامى شعور المجتمع الدولي باللامبالاة تجاه المناطق التي تعاني من الأزمات، كما تنامت المخاوف المتعلقة بعزل النازحين في أراضيهم في ظل بقاء المساعدات الإنسانية محدودة بسبب المخاوف الاقتصادية للبلدان القادرة على تقديمها.

في شأن ذي صلة، تبنّت البلدان المتقدمة سياسة احتواء الآثار الاجتماعية للنزاعات في مناطق التوتر وفشلت على مستوى "التفاعل الإنساني"، وهو ما يمكننا اعتباره على أنه أحد الجوانب الإيجابية للعولمة. وبناء على ذلك، طبقت البلدان المتقدمة سياسة "لاحتواء" المدنيين المتضررين وغير المحميين في مناطق النزاع أو في البلدان المجاورة للنزاعات، لكنهم شهدوا بعض النزاعات الداخلية فيما يتعلّق "بإبقاء المهاجرين بعيدا عن أراضيهم".

إلى جانب الاحتجاجات المناهضة للهجرة، لطالما اعتبرت هذه البلدان الخسائر المدنية مجرد "أضرار جانبية" لتصبح في نهاية المطاف أمرًا معتادا. ومن جهتها، التزمت البلدان المتقدمة الصمت إزاء أدوات وأساليب العنف "المألوف" على غرار استخدام البراميل المتفجرة لتدمير المناطق السكنية، وقبِلت بطرق لم تكن لتقبل بها في السابق على غرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وانطلاقًا من عدم

مبالاتها بالجانب الإنساني، تجذب الدول القومية في عصرنا الحالي الانتباه إلى أدائها الضعيف على مستوى منع الصراعات وإدارة عواقبها.

إلى جانب عدم مبالاة هذه الدول وفشلها في إدارة هذه المعضلات، تذكرنا أنقاض المدن في المواقع التي عصفت بها الحروب في جميع أنحاء العالم بالعنف الذي يستهدف المناطق التي تعج بالمدنيين ومرافق البنية التحتية. علاوة على ذلك، أصبحت الهجرة والنزوح ظواهر دائمة، كما وُضع حدّ للمجهودات الرامية لإعادة الحياة لنسقها الطبيعي في الوقت الذي تظل فيه الجهود الحقيقية والواقعية والقابلة للتحقّق الرامية لحل المشاكل من جذورها، محدودة بعض الشيء، فضلًا عن تضاعف المآسي الإنسانية والاجتماعية وإضفاء "الطابع المؤسسي على حالة عدم الاستقرار" نتيجةً للمخالفات الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية.

بالإضافة إلى المخالفات التي جدّت خلال النزاعات، لم تتمكن الجهود المشتركة التي بذلتها الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية من الوصول إلى المستوى المرغوب فيه لحل المشاكل الإنسانية والاجتماعية فضلا عن تلك المتعلّقة بالبنية التحتية. ومعنى ذلك أن المدنيين سيُتركون بمُفردهم في حالة من الفقر والدمار بمجرد انتهاء الصراعات، ولن تتواصل معهم سوى بعض الجهات الفاعلة داخل هذه المناطق المدمرة.

إن بيئة ما بعد الصراع، التي تحتاج إلى مساعدات إنسانية واجتماعية وسياسية وعسكرية وثقافية واقتصادية وإلى تطوير بنيتها التحتية بصفة عاجلة، تتعرض لخطر إشعال فتيل الأزمة والنزاع. وفي مثل هذه البيئة، اكتسبت جهود "إعادة البناء" التي قامت بها بعض الجهات الفاعلة التي تمتلك "حسّا بالمسؤولية" بعض الأهمية. ومن جهة أخرى، تأثرت ديمومة السلام وعملية بناء "الاستقرار المستدام" بشكل كبير بنجاح الأنشطة المحدودة التي يتم تنفيذها من أجل "إضفاء الطابع المؤسسي" بعد انتهاء الصراع، وهو ما يدفعنا للقول إنه لا وجود لأي طرف فائز عندما يتعلّق الأمر بالصراعات التي نشهدها اليوم.

يمكن فهم أهمية جهود إعادة البناء وجدواها من خلال النظر إلى حقيقة أن النصر الحقيقي لا يتحقق من خلال الصراع بل من خلال غزو القلوب والتأثير فيها. ومع ذلك، وبالنظر إلى الطبيعة المتغيّرة للنزاعات والجهود المبذولة بعد انتهاء

الصراعات، يُصبح من الواضح أن الدول والجهات الفاعلة من غير الدول تُبقي جهود إعادة الإعمار وإعادة الحياة إلى نسقها الطبيعي في نطاق أولوياتها الخاصة. ومع ذلك، يوجد عدد قليل من الجهات الفاعلة التي تدعم مجهودات إعادة الإعمار دون التفكير في تحقيق مكاسب أو يكون لها توقعات شخصية.

تحدث التطورات المذكورة أعلاه، والتي جدّت في خضم النزاعات التي تدور حول العالم، بصفة متكررة في سوريا، والأمر سيان بالنسبة لجهود إعادة الإعمار الجارية خلال وبعد هذه النزاعات، حيث يعود ذلك بالأساس إلى وجود الكثير من العناصر الفاعلة والعوامل التي من شأنها أن تجعل هذا الأمر ممكنا. ومن جهتهم، أضحى السوريون ضحايا القضايا المتعلقة بالتهجير والهجرة منذ سنة 2011، فضلًا عن تلف البنية التحتية وفشل الدولة في تقديم الخدمات العامة. ومن شأن الخراب والافتقار إلى الاحتياجات الأساسية أن يؤدي إلى مضاعفة المشاكل الأمنية ودفع المدنيين إلى الهجرة نحو المناطق والبلدان التي يمكنها توفير الاحتياجات الأساسية والأمن. ولعل أسوأ ما في الأمر هو أن كلا من الأطراف المُتناحرة والنظام السوري بصدد عرقلة عودة المهاجرين السوريين.

وتكشف المقارنة بين هذه الصورة وبين السياسة التركية في سوريا عن اتّباع تركيا لاستراتيجية ذات بعدين في البلد المجاور، حيث يشمل البعد الأول مفهوم السلامة ويعتمده كأحد ركائز هذه الاستراتيجية، في حين يتمثل البعد الثاني في تحقيق الاستقرار الدائم من خلال إعادة الإعمار. وفي هذا السياق، اعتمدت تركيا سياسة نشطة في المنطقة منذ آب/أغسطس سنة 2016، وهو ما قادها إلى القيام بعمليات عسكرية بالاشتراك مع جماعات المعارضة المحلية والشرعية في محاولة للقضاء على المخاطر والتهديدات التي تطال مستقبلها في سوريا واقتلاعها من جذورها، وذلك بهدف ضمان أمن الحدود وبناء مساحة عيش أكثر أمانًا للسوريين وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين بأمان.

تزامنت جهود إعادة الإعمار مع العمليات العسكرية التي دامت لعدة أشهر، واستمرت حتى بعد انتهائها. وتجدر الإشارة إلى أن جميع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني وعدد من المنظمات الدولية شاركت في تنسيق هذه المجهودات كجزء من مفهوم المشاركة العملية الشامل. وفي الوقت ذاته،

احتشدت المكاتب الحكومية والبلديات في المحافظات المُتاخمة للحدود التركية، بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات، التي تمتلك أنشطة على المستوى الوطني، ومنظمات المجتمع المدني.

يهدف هذا التقرير إلى التدقيق في فعالية جهود إعادة الإعمار كجزء من سياسات تركيا النشطة التي تدور في فلك إرساء الأمن في ضوء التطورات الجارية في سوريا. وينظر القسم الأول من هذه الدراسة في مفهوم إعادة الإعمار. وعلى ضوء الأدب والممارسة، يناقش التقرير العوامل التي تستحق الاهتمام كجزء من إطار عمليات "إعادة الإعمار" خلال النزاع وفي الفترة التي تليه، كما يؤكد على نموذج إعادة الإعمار الذي يمكن أن يساهم في إثراء الأدب ويمكن استخدامه كمرجع في دراسة جهود إعادة الإعمار التركية المقبولة عموما في سوريا.

في القسم الثاني، يُنظَر إلى تركيا على أنها نموذج، في حين تعتبر سوريا حالة. ويتضمن هذا القسم من الدراسة الأولويات الأمنية لتركيا والأساس المنطقي وراء محاولاتها للحفاظ على الأمن في سوريا، كما يكشف المعلومات الأساسية حول جهود إعادة الإعمار. ويتناول القسم الثالث جهود إعادة الإعمار في سوريا في إطار النموذج المذكور أعلاه، خاصة في مدن الباب وجرابلس وعفرين. ويعمل التقرير على النظر بدقة في "الأساس المنطقي والمعنوي" للعمليات العسكرية التركية في شمال سوريا وجهود إعادة الإعمار التي تتم بالتزامن مع التركيز بشكل خاص على السكان المحليين.

في هذه الدراسة، تُعرَض أنشطة إعادة الإعمار في تركيا في سوريا من خلال البيانات العددية، ويُعبَّر عنها باعتماد عبارات دقيقة وتُحلَّل من خلال النظر في أصناف أخرى لإعادة الإعمار. وفيما يتعلق بردود الفعل من هذه الأنشطة، أُجرِي بحث عن تصور السوريين لمساعي إعادة الإعمار التركية في شمال سوريا، وستُعرَض نتائج هذا البحث في القسم الرابع لهذه الدراسة.

عموما، يستند التقرير إلى الدراسات الأدبية ومسح المصادر مفتوحة المصدر الخاصة بالدراسات التي تتناول هذا الموضوع والمتاحة للعموم، فضلًا عن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال المؤسسات والتنظيمات والمنظمات غير الحكومية التركية والسورية، كما تُجرى مقابلات للتأكد من

التصورات حول سوريا والمنظمات الإرهابية والجهات الفاعلة غير الحكومية. وفي الختام، يركز التقرير على المساهمة الأساسية لإعادة الإعمار في إطار سلام دائم على الرغم من الصعوبات المرتبطة بمثل هذه المجهودات.

مفهوم إعادة الإعمار: استدامة الأمن في مرحلة ما بعد الصراع

نطاق إعادة الإعمار

أثناء نشوب النزاعات وخلال الفترة التي تليها، تكون الحلول متعددة الأوجه التي تشجّع نظام الحكم الرشيد وتخصص الموارد الشحيحة بشكل أفضل، بمثابة عوامل ضرورية للتعامل مع المعضلات متعددة الأوجه[1]. وتواجه هذه المجتمعات التي عانت من ويلات الحرب عداوات تنطوي على وحدات اجتماعية أو دينية مختلفة على غرار الإثنية والقبائل والعشائر والطوائف والعقائد الدينية. لذلك، يمكن القول إن حل هذه المشاكل بطريقة تعالج جميع الديناميات وتسر جميع الفاعلين لا يبدو أمرًا سهلا على الإطلاق.

ومن المؤكد أن إدراج محاولات ترسيخ روح وطنية ومشتركة في جدول الأعمال في المناطق التي تشهد صراعات عرقية أو طائفية يزيد من تعقيد العملية، ولنا في أفغانستان والبوسنة والهرسك خير مثال. وبعد كل ذلك، لا يقتصر هدف إعادة الإعمار على المساعدة الإنسانية وبناء البنية التحتية فقط، بل يشمل أيضًا الديناميات على غرار الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية والنفسية داخل هذا البلد، وذلك على المستويَيْن الفردي والاجتماعي كما هو موضّح في الرسم البياني1[2].

[1] جيمس إرنست "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: تعقيد وتحديات تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في كوسوفو"، أطروحة غير منشورة (جامعة كيرتين الأسترالية، بيرث 2011).

[2] المصدر ذاته.

الرسم البياني 1: نطاق إعادة الإعمار

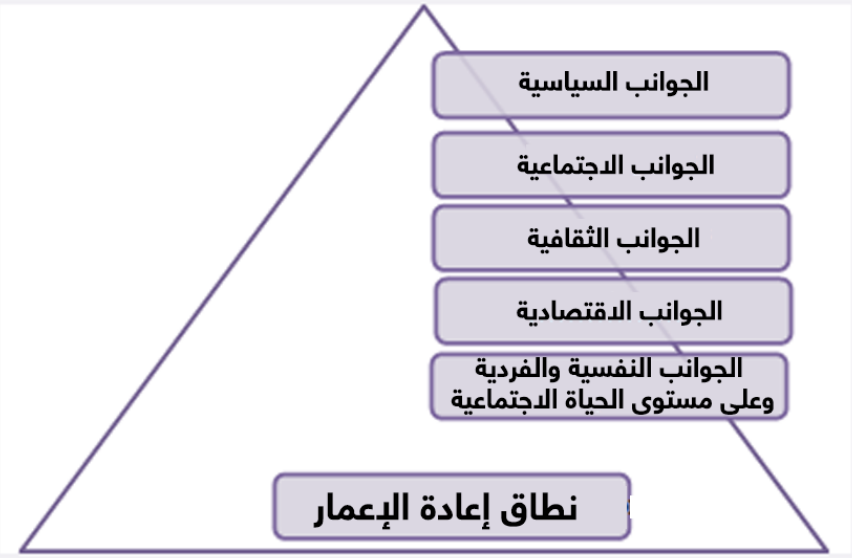

في ظل هذه الديناميات، يخسر الفرد الذي يعيش في كنف هذه الدول "الفاشلة والمدمرة" ثقته وولائه لدولته بسبب الصراعات وعجز الدولة عن توفير الخدمات العامّة والقيام بوظائفها. وفي هذا السياق، تنتهج الجهات الفاعلة الحكومية نهجًا غامضًا وغير واضح، كما تمنع المعاناة الفردية والاجتماعية الناجمة عن النزاع التوقعات الإيجابية من التحول إلى بصيص أمل. ومن شأن هذه "الفجوة" أن تقود إلى إشعال فتيل التمييز والتفكك داخل المجتمع وتحدي سبب وجود الدولة الواهنة وتحدي المصالحة بين الأعداء.

في الحقيقة، من المرجح أن تؤدي المشاكل المزمنة داخل هذا المجتمع إلى إخماد وعرقلة رغبة الناس في العيش سويّة. وبموجب ذلك، بات انتشار النزاعات الداخلية التي تتواجد في كنف الدول الواهنة، سائدًا. ويمكن ملاحظة تصدع المجتمع بعد النزاع نظرا لأن "نقطة اللا عودة" نابعة عن البنية التحتية السيئة والتوازن الاجتماعي المُدمَّر والمقاتلين العائدين إلى المناطق التي يسود فيها النزاع وتنتشر فيها الأسلحة.

بالإضافة إلى الدمار المذكور أعلاه، قد يكون للاعتبارات السياسية والعسكرية الأجنبية دوافع على غرار الرغبة في امتلاك المزيد من التأثير وحماية مصالحها، وهو ما قد يدفعها للحفاظ على البنية الهشة حتى تؤدي إلى تغييرات على الحدود. كما هو مُبيّن من خلال التدخلات العسكرية في العراق وأفغانستان وسوريا على وجه الخصوص، تُنقَل البذور الانفصالية للمنافسة الدولية إلى المناطق المحلية بحجة "مكافحة الإرهاب العالمي وتحقيق الاستقرار وتحريرها"، وذلك عن طريق الاستفادة من تصدع النسيج المجتمعي. ويمكن للتحولات العسكرية أن تتحول إلى تدخلات سياسية في حال باتت الدول تعتمد على الأطراف المتدخلة على النحو المطلوب.

على سبيل المثال، أشار جيمس إيرنست[3] إلى تصريحات كل من السيناتور، سوزان كولينز، والسناتور، جوزيف ليبرمان، والذين ربطا بين ازدهار المجتمعات العراقية والأفغانية و"تحالفها" مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار "التحالفات"، كان للولايات المتحدة الفضل في إعادة "التحالف الشمالي" إلى الواجهة في أفغانستان، وفي تمكين القوات الكردية في العراق ومنظمة إرهابية أخرى في سوريا في الآونة الأخيرة.

من جهتها، أثرت هذه التحالفات على الديناميات خلال فترة الصراع وعمّقت الخلافات في المنطقة أثناء النزاع وخلال الفترة التي تليه. ونظرًا لكونها تحظى بالدعم الأمريكي، لم تتأثر هذه المنظمات بالدمار الناجم عن النزاعات المذكور أعلاه، لكنها تسببت في المقابل بحدوث تغييرات ديموغرافية على حساب المجموعات العرقية الأخرى في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فضلا عن تمديد نفوذهم بهدف التوسع. ولطالما مُنحت هذه الكيانات الأولوية في تحسين الظروف المعيشية مع تحسين البنية التحتية وتلقي مساهمات الدول الراعية للنزاع. وبشكل عام، عانت المجتمعات المتضررة من المزيد من الدمار نتيجة للإهمال والعدوان ومحاولات التطهير العرقي.

[3] جيمس إرنست "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع" صفحة2.

تواجِه المعايير اللازمة والضرورية للمحافظة على النظام الاجتماعي، خطر التخريب في مناطق النزاع حيث باتت غير صالحة أو فعالة. ويمكن لتآكل الهيكل الإداري والاجتماعي أن يؤدي إلى فقدان القواعد لقيمتها مع مرور الوقت، لاسيما في ظل توقف الشعوب عن العمل بالتقاليد السائدة. ولهذا السبب، جدّت مشاكل هيكلية بسبب الفوضى الناجمة عن عدم وجود معايير في بناء النظام الاجتماعي، وهو ما يقود إلى تولي المنظمات الإرهابية وشبكات الجريمة السيطرة بعد انهيار النظام في كنف البيروقراطية.

وبناء على ذلك، يمنع قطاعا الخدمات والإنتاج الذين تم إبطالهما في هذه المناطق إنشاء هيكل ذو "اكتفاء ذاتي" في المجالات الرئيسية على غرار السياسة والاقتصاد والأمن، وذلك بسبب الافتقار إلى المعايير والبيروقراطية. ويستوجب إبطال مفعول هذا الفشل تلقي "دعم خارجي" على شكل مساعدات أجنبية أو تدخل أمني. ويمكن استخدام إقصاء حلف الناتو لنفسه والنأي بها عن خلق بيئة آمنة بعد سقوط نظام القذافي كمثال مناسب لتفسير أسباب استمرار الفوضى في ليبيا. ومن هذا المنطلق، يمكن لنا القول إن الأمن والخدمات الأساسية في مناطق الأزمات تُوفَّر عن طريق قيادة قوية ومصالحة في مناطق الأزمات أو عن طريق الإقناع أو الإكراه بدعم خارجي[4].

عندما يُقَيَّمُ مجال النقاش المفاهيمي وأبعاده من منظور البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، لن يكون من المبالغة القول إن تخطيط وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار واجهت العديد من العراقيل بسبب التغيير والغموض وعدم اليقين الذي يكتنفها[5]. وفيما يتعلق بالمشكلات التي ما زالت موجودة في مناطق النزاع المعنيّة، من الضروري إعادة فتح النقاش حول الحالات

[4] آلان ج.كوبرمان "دروس من ليبيا: كيف يجدر بنا عدم التدخل؟" بتاريخ أيلول/سبتمبر سنة 2013. موقع الانترنت https://www.belfercenter. org/publication/lessons-libya-how-not-intervene استُرجِع بتاريخ 12 كانون الثاني/ ديسمبر سنة 2018.

[5] جيمس إرنست "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع" صفحة 5.

التي تمت معالجتها. وفي حين أن تحليل فترة إعادة الإعمار المطبقة سيشكل ملامح الجهود المبذولة في المراحل المستقبلية، إلا أنه سيحقق الإضافة لنطاق وأساليب جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها تركيا في سوريا.

عملية إعادة البناء

عند الحديث على نطاق واسع عن إعادة الإعمار في مناطق ما بعد الصراع، يمكن لنا تبيُّن وجود ثلاث مراحل مختلفة. وفي هذا السياق، تُصنِّف كل من سانام ناراجي أندرليني وجودي البشرى مراحل جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع بناء على الأبحاث المرجعية التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كما هو موضح في الرسم البياني رقم 2. ويتضمن هذا التصنيف تقديم مُدخَلات مثل التطرف والانفصال العرقي وعصابات الجريمة المنظمة وتأثير التدخل الأجنبي على البيئة، ويمكن فهمه وفق التمشي التالي:

- الاستجابة التي تنطوي على التدخل العسكري وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة وضمان توفير الأمن الأساسي لخدمات النجدة.
- التحول أو الانتقال الذي يصبح خلاله المجتمع مكتفيا ذاتيا من خلال زيادة التنمية الاقتصادية والبنية التحتية وتعزيز القدرة على الحكم وتسيير شؤون البلاد حتى يمسي المجتمع قادرا على الاكتفاء بذاته.
- المرحلة أو الفترة النهائية، التي تُعاد خلالها الحياة إلى نسقها الطبيعي من أجل منع عودة النزاع إلى الواجهة، وتكون خلالها جهود الانتعاش مستدامة وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي[6].

[6] سانام ناريجي أندرليني وجودي البشرى "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع"، (كاتبتان) قسم "المرأة التي تخوض السلام" في موقع إنترناشيونال ألرت، بحث بعنوان "السلام المستدام: مجموعة أدوات للدعوة والعمل" (لندن، مبادرة الأمن الأمن الشامل 2007، ص5).

الرسم البياني 2: مراحل إعادة الإعمار

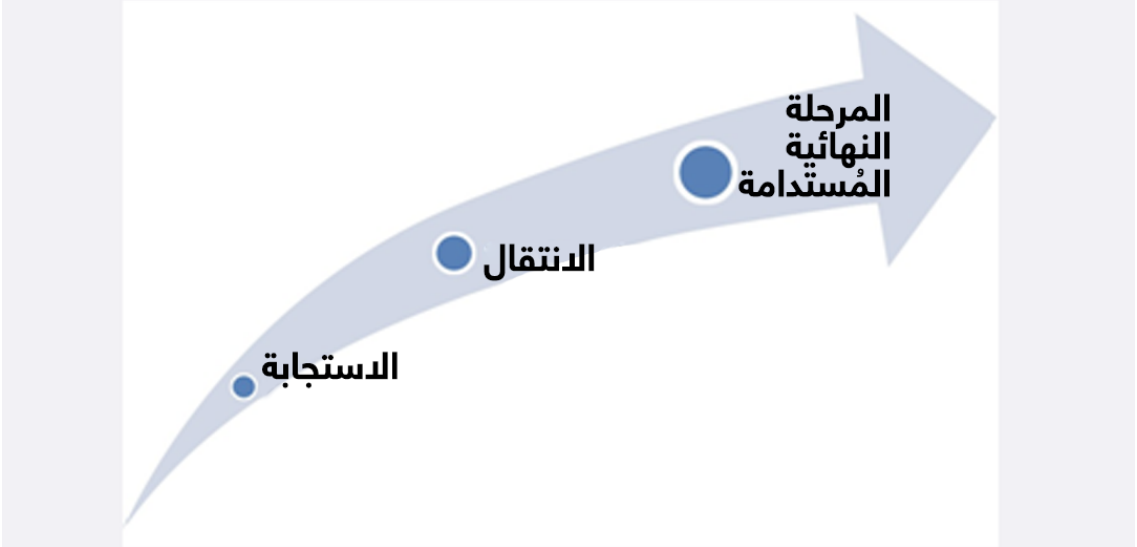

لا تتعلق هذه المراحل بمنع تجدد الصراع فقط، بل تعدّ سمة من سمات التدفق الطبيعي الموجود لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، على غرار البيئة الأمنية والقدرة على الحكم وتوفير الخدمات ومد البنية التحتية وإنشاء النظام المالي والاقتصادي وتحقيق العدالة والازدهار. وفي الواقع، يمكن وصف هذه المراحل بأنها تدابير فورية تُتَّخذ على المدى القصير، وتدابير رامية إلى إنشاء نظام وهيكل على المدى المتوسط في مرحلة ثانية، ثم تحقيق استقرار دائم للمجتمع. وفي مرحلة أخيرة، وضع الأسس التي تمكنه من الوقوف والنهوض بنفسه باستخدام موارده الخاصة على المدى الطويل.

المسائل التي تؤثر على عملية إعادة البناء

في حال كانت بيئة النزاع مبنية على الصراع والعداء، يمكن لاعتماد الديناميات العامة كقاعدة لعمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع أن تقود إلى تأثير سلبي[7]. وبموجب ذلك، ينبغي تعزيز جهود إعادة الإعمار من خلال اتخاذ تدابير بناء الثقة

[7] نسرين عزيمي "تحديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: ما الذي تعلمناه خلال العقد الماضي؟" ملاحظات المحاضرة على الرابط: https://home.hiroshima-u.ac.jp/heiwa/cons/Azimi/03.pdf استُرجعت بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وجهود الحفاظ على المصالحة بين جميع أطراف النزاع. وفي المقام الأول، من الضروري إنشاء خدمات أمنية متوازية وداعمة، وبالتالي يرى الكتاب أنه بالنظر إلى أمثلة البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان والعراق، يمكن تحديد جملة من العوامل الحاسمة التي يمكن أن تؤثر على إعادة الإعمار.

وتتمثل هذه العوامل في طبيعة الصراع التي يمكن أن تتضمن تدخل المجتمع الدولي لفَضِّه، ونطاق المصالحة التي تنهي النزاع، فضلا عن مواقف الجهات المُتناحرة تجاه محاولات إعادة الإعمار والظروف الجغرافية والمصادر المتاحة والبنية الديموغرافية، بالإضافة إلى ثقافة السكان ومدى موافقتهم على هذه المجهودات والتدخل الأجنبي وتواجد التنظيمات المتطرفة (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني 3: العوامل المؤثرة على عمليات إعادة الإعمار

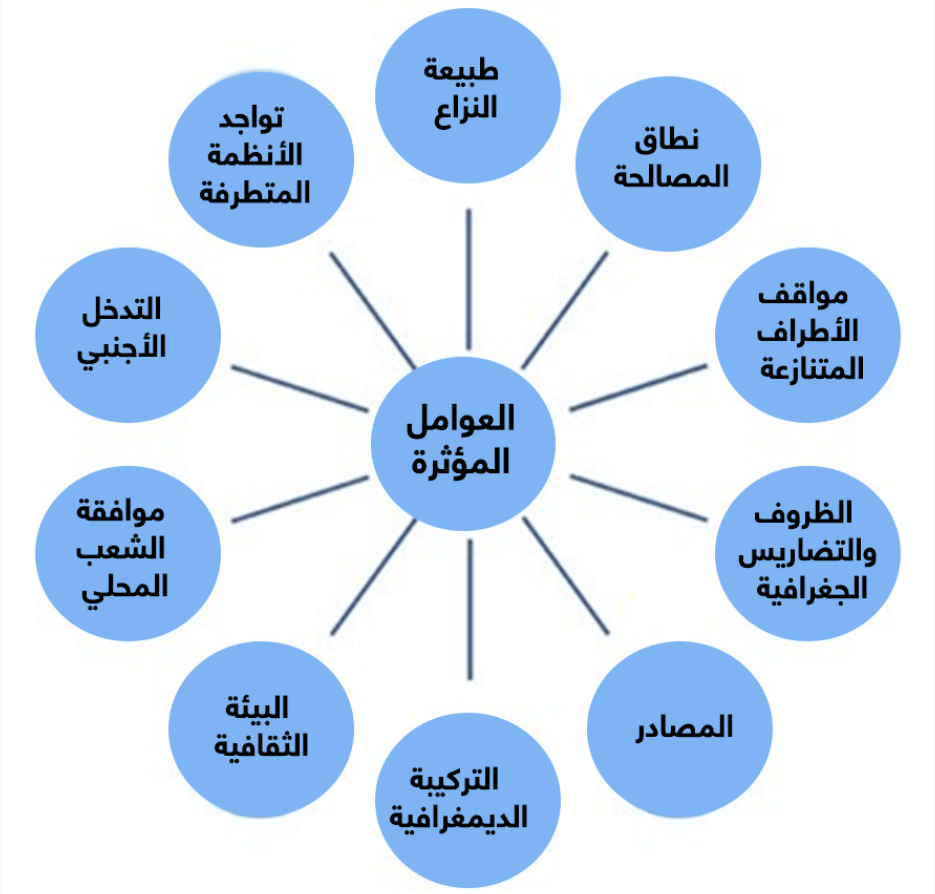

عموما، تؤثر طبيعة النزاع وطريقة مساهمة المجتمع الدولي في إنهائه على الأنشطة العسكرية التي يتم تنفيذها لبناء الثقة. ومن جهتها، منحت وثائق المصالحة التي تعطي سلطة استثنائية لبعض الأطراف، مثل اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك والمعروفة باسم اتفاقية دايتون للسلام، الجهات الدولية الفاعلة سلطة واسعة فيما يتعلق بجهود المصالحة وبناء الثقة في اتحاد البوسنة والهرسك[8]. ومع ذلك، لا ينطبق الأمر ذاته على أفغانستان التي توصلت فيها الأطراف الفاعلة إلى تحقيق المصالحة داخلها من خلال اتفاق بون، الذي قوبل بالرّفض في المراحل الأولى نظرا لأن البعثة الدولية قدمت رؤية ثنائية طرفاها حلف الناتو والتحالف.

من ناحية أخرى، نظر الصرب البوسنيون في قضية البوسنة والهرسك إلى المجتمع الدولي ككيان معنيّ بالمسألة التي تصب في مصلحة البوسنيين، ما أدى إلى عدم الترحيب بمُدخلاتها. ونتيجة لذلك، نُفِّذت جهود الإعمار التي أطلقتها بعض البلدان، على غرار تركيا، على مستوى محدود في المناطق الصربية كثيفة السكان[9].

من جانبها، تعتمد أفغانستان، التي عاشت الاحتلال الأجنبي والصراعات والمذابح منذ أكثر من 30 سنة، على مساعي إعادة الإعمار. في المقابل، اقتصر تحقيق هذه المساعي على المناطق الخاضعة للسلطة بسبب التحامل على وجود الأمريكيين الذي تنامى وتعزز مع مرور الوقت. وفي سوريا، أدت الحروب بالوكالة التي شنتها العديد من الجهات الفاعلة إلى طريق مسدود فيما يتعلق بالحلول الأخلاقية والإنسانية على غرار حماية المدنيين من آثار النزاعات وتحقيق المصالحة.

[8] جول سيدا أسيت وفاضلي دوغان، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر: من الغزوات إلى التعاون"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة سلجوك، مجلة البحوث الاقتصادية الاجتماعية، المجلد 17، العدد: 33، (2017).

[9] أحمد يلدز، "سياسة تركيا الفعالة تجاه البلقان وتأثير ذلك على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تراكيا في إدرنة، إدرنة 2006.

ولطالما كانت الجهات الفاعلة المعنيّة مهتمة فقط بالفوز بالصراع دون الالتفات إلى إعادة الإعمار. وبناء على ذلك، سيكون من السذاجة التفاؤل بالتوصل إلى مصالحة تؤدي إلى خلق بيئة مناسبة لإعادة الإعمار في سوريا، أو الاعتقاد بأن الأمر سيتجاوز المساعدات الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار التي أطلقتها تركيا.

كما يتبيّن من خلال النظر إلى مثال المعارضين والمنشقين في أفغانستان، يمكن لمواقف الجهات الفاعلة في الصراع أن تمنع إعادة الإعمار من جهة، أو تحديد مسار إعادة الإعمار في اتجاه غير مرغوب فيه بسبب التوازنات الحساسة التي تحتاج إلى الاهتمام، من جهة أخرى[10]. وعلى الرغم من أن جهود إعادة الإعمار التي انطلقت بعد انتهاء الصراع ساعدت السكان المحليين في بعض المناطق على الوصول إلى مستوى معين من القدرات، إلا أنها زادت من المخاطر الأمنية في المناطق المحرومة من الخدمات والتنمية. وفي الحقيقة، أصبح يتسنّى لنا رؤية مثل هذا التشتت في سوريا.

بالتزامن مع استمرار ظروف النزاع، تبرز جهود إعادة الإعمار في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا والجيش السوري الحر، في حين يبدو أن العمليات العسكرية تظهر على نحو أكبر إما في المناطق التي تسيطر عليها روسيا أو إيران أو نظام بشار الأسد أو في المناطق التي تجُوبها القوات الأمريكية. وعلى هذا النحو، يمكن لمستويات مختلفة من جهود إعادة الإعمار في مختلف المناطق أن تؤثر على مسار الصراع بشكل مختلف.

في حين يميل الناس في المناطق الخاضعة لعمليات عسكرية مكثفة إلى الهجرة، تستقبل المناطق التي تأثثها جهود إعادة الإعمار التركية بشكل مقبول، المهاجرين. وفي الواقع، أصبحت مدن على غرار الباب وأعزاز وإدلب مراكز جذب في سوريا، والأمر

[10] كشفت الملاحظات التي استخلصتها في أفغانستان أن إعادة الإعمار الفعالة في المناطق التي تسيطر عليها طالبان قد فشلت، بينما عبّرت طالبان عن ادعاءات متعلّقة بالتمييز العرقي في مختلف المناطق التي تسكنها مجموعات عرقية مختلفة.

سيان بالنسبة لمدينة عفرين في الآونة الأخيرة، حيث يعود ذلك إلى قيام تركيا بأنشطة إعادة إعمار أكثر فعالية من الجهات الفاعلة الأخرى.

بغض النظر عن الديناميات الصادرة عن الجهات الفاعلة، تُحدِّد الظروف الجغرافية والموارد المتاحة تكلفة ونطاق وشدة جهود إعادة البناء. ففي العراق، لم تشكل الصعوبة الجغرافية مشكلة بالنسبة لجهود إعادة الإعمار، حيث كانت هذه المجهودات تعتمد على الموارد الأمريكية. في المقابل، أعاقت التضاريس الجغرافية في أفغانستان إمكانية الوصول إلى كامل ربوع البلاد، إذ يتمّ الحصول على الموارد بعد عقد الاتفاقيات في مؤتمرات الدول[11] .

على الرغم من حجم التبرعات المحدود، إلا أن فرق إعادة الإعمار الإقليميّة على وجه الخصوص، التي تشكّلت داخل مراكز المدن الأفغانيّة، لعبت دورا مهما في إعادة إعمار مناطقهم بفضل مساعدة الدول التي لطالما اعتمدوا عليها[12]. وخلافا لذلك، ظل البرنامج، نظرًا للميزانية المحدودة التي قدّمتها البلدان، التي أَسست بدورها فرق إعادة الإعمار الإقليمية، مقتصراً على مراكز المدن ولن يتسنى لها تغطية المناطق الريفية بالتساوي داخل كل منطقة[13].

وفي إطار القضيّة السورية، لم تظهر أية صعوبات جغرافية، لكن توسّع مناطق النزاع صعّب من عمليّة تلبية الاحتياجات الملحة. واقتصرت مجهودات إعادة الإعمار في الاستخدام الجزئي للموارد التي خصّصتها تركيا والمنظمات الدولية التي تولّت تنسيقها. فمن جهة، مهّدت الموارد المحدودة وعدم استعداد الجهات الفاعلة، باستثناء تركيا، الطريق لبروز خطابات المعارضين المتطرفين السلبيّة. ومن جهة أخرى، طالت الآثار السلبية للنظام القائم، أو بالأحرى "الفوضى"، المدنيين.

---

[11] (بعثة الامم المتحدة للمساعدة في أفغانستان) يوناما، https://unama.unmissions.org/geneva-conference-afghanistan، (المسترجعة في 14 كانون الأول/ديسمبر سنة 2018).

[12] أوسكاري إيرونين، "الأساليب التي تتبعها نماذج فرق إعادة الإعمار في أفغانستان لتحقيق الاندماج على الصعيدين المدني والعسكري" ، دراسات إدارة الأزمات المدنية في مركز إدارة الأزمات في فنلندا، المجلد. 1/5، (2008).

[13] المرجع ذاته، ص. 12.

إلى جانب الظروف الجغرافية، يؤثر الهيكل الديموغرافي، وثقافة الأشخاص المتضررين من النزاع وموافقتهم، على مفهوم إعادة الإعمار "الذي يُعتبر قيد التنفيذ على قدم المساواة والإنصاف" وعلى تقييم النتائج التالية المترتّبة أعمال إعادة الإعمار. ونظرا لأن النزاعات عادة ما تقوم داخل مناطق متعددة الثقافات وبين طرفيْن على الأقل، أصبح العمل على إعادة الإعمار من خلال مراعاة الأرصدة الحساسة، يعدّ من بين الشروط. وتجدر الإشارة إلى أن حياد وموافقة الطرفين يعدّ ذو أهميّة خاصة خلال فترات عمليات حفظ السلام، بالتالي يجب أن تُنَفّذ أنشطة إعادة الإعمار في إطار بعثة لحفظ السلام.

عموما، تساهم العوامل المعنيّة، التي لها تأثير على مجهودات إعادة الإعمار، في إبراز ديناميات مختلفة ضمن مناطق مختلفة. وفي بعض مناطق الصراع، يسلّط هذا الاختلاف الضوء على المقاومة التي تواجهها المعارضة ويُبرز، في مناطق أخرى، الديناميات الخارجيّة. وفي هذا السياق، يجب تصميم مسيرة إعادة الإعمار وفقًا لخصوصيات البيئة التي خلّفها الصراع. في المقابل، وبغض النظر عن الظروف، ستحدّد الديناميات التي تهيمن على مجهودات إعادة الإعمار مدى نجاعة هذه العمليّة.

مبادئ مشروع إعادة الإعمار

فيما يتعلّق بعملية إعادة الإعمار، سلّطت عزيمي الضوء على أربعة عناصر، تُلخَّص في هذا النص كالآتي: الأمن وسيادة القانون والحكم السليم والفرص الاقتصادية لتحقيق بيئة سلم دائم وعمليّة الانتقال المتوازنة من الصراع إلى السلام. وفي الواقع، تبدو هذه المبادئ كما لو أنها شروط مُسبقة[14].

[14] نسرين دي رهم عزيمي، تحديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: ما الذي تعلمناه في العقد الماضي؟، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث، تويوهوغاكو: 2004).

الرسم البياني 4: مبادئ إعادة الإعمار (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)

في السياق ذاته، اتخذ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية قرارًا مشابهًا للمبادئ التي أكدتها عزيمي، إذ تبنّى المركز، مبدئيا، مبادئ توفير الأمن وإقامة العدالة وبيئة المصالحة السياسية وتحسين الظروف الاجتماعية والرخاء الاقتصادي والقدرة الإدارية والمشاركة السياسية[15] (الرسم البياني رقم 4).

ومن أجل تحقيق الأمن وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، عن طريق تحسين الأمن الاجتماعي، تهدف الأطراف إلى بناء الثقة بالنظام الذي قيّد البناء ومنع انتشار التأثير السلبي للأطراف المتنازعة حول أنشطة إعادة الإعمار. علاوة على ذلك، وتمشّيا مع إنشاء القدرة الأمنية، يتمثل الهدف النهائي لإعادة الإعمار في اكتساب العناصر المحلية المسؤولية والقدرة على توفير الأمن بغية إرساء حياة اجتماعية مُستدامة.

من شأن العصابات المنظّمة، التي تزدهر وسط بيئة الصراع وتنامي معدلات الجريمة، أن تقوّض مجهودات إعادة الإعمار. وعلى هذا الأساس، يُعتبر تحقيق الأمن أمرا أساسيا ومبدأ يحظى بالأولوية. وعلى العموم، من المهم أيضا أن يمتنّ السكان المحليون للجهود الرامية إلى إرساء مبدأ العدالة وتحقيق المصالحة السياسية وأن يدعموا أنشطة إعادة الإعمار.

[15] أنتوني كوردسمان، الحرب الأفغانية سنة 2013: مواجهة تحديات العمليّة الانتقاليّة، (واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2013).

من المرجح أن تقيَّم الجهود المبذولة من قبل قوات إنفاذ القانون، لتحقيق العدالة والنظام، في نطاق استمراريّة المصالحة ومنع المقاومة الموجّهة ضد جهود إعادة الإعمار. فضلا عن ذلك، يساهم تحسين الظروف الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية في تكوين هيكل اجتماعي مكتفٍ ذاتيًا بعد جهود المصالحة.

علاوة على ذلك، يكتسي هذان المبدآن أهمية فيما يتعلّق بمنع أعمال تجنيد المعارضة والتأثير بشكل إيجابي على مفهوم الفرد والمجتمع ككل. وفي هذا الإطار، تعدّ الحياة التجارية المستمرة والحركة الحرة للاقتصاد والسلع والأفراد والخدمات داخل البلد أو المنطقة، إحدى معايير نجاح إعادة الإعمار. ومن الممكن أن تُنفّذ أنشطة تقديم المساعدات الموجهة للشعب، بشكل مباشر ودون انقطاع من خلال الحيلولة دون بروز بيئة فوضوية. فعلى سبيل المثال، من الممكن القضاء على الفساد وتجارة السوق السوداء التي تسبب اليأس للمجتمع.

تعتبر كلّ من القدرة الإدارية والمشاركة السياسية، عمليَّتيْن ضروريّتيْن، كما أن تقاسم السلطة بين مختلف شرائح المجتمع والنضال المنظم أو غير المنظم لمختلف الهياكل العرقية يستوجبان بذل جهود "متوازنة" لإعادة الإعمار. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الهيكل الديمغرافي والديناميات الداخلية للمجتمع، تستطيع استراتيجية خلقِ "التوازن" أن تمنع المشاكل المحتملة من قبيل: تحديد القدرة الإدارية اللازمة والتوزيع العادل للموارد والخدمات ومنع التصادمات والتجاذبات.

علاوة على ذلك، من الممكن أن تُستخدم المبادئ التي لها تأثير على إعادة الإعمار، والتي ذكرتها كل من عزيمي(Azimi) ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كمرجع خلال تحليل الجهود التركيّة المبذولة في عمليات إعادة البناء القائمة في محافظات الباب وجرابلس وعفرين وإدلب في سوريا. في المقابل، سيكون من الدقة أن تفسَّر جهود إعادة الإعمار التركيّة بناءا على ظروفها وقدراتها.

في الواقع، اعتمدت تركيا على نموذج أكثر تفصيلًا، بدل العملية المتكوّنة من المراحل الأربعة المذكورة أعلاه. وعوضا عن عمليّة إعادة البناء ذات التوجه العسكري، كما كان الحال في البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان والعراق، ظهر نموذج "شامل" جديد بمشاركة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الدولة. لذلك، إلى جانب المبادئ المذكورة أعلاه والتي تمثّل خريطة الطريق، تَبرز مجهودات إعادة الإعمار التركيّة كنموذج جديد لعملية إعادة الإعمار.

الإطار المفاهيمي لنموذج إعادة الإعمار الذي تطبّقه تركيا

على الرغم من نجاح أنشطة إعادة الهيكلة، التي تنفّذها الهياكل العسكرية متعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية، في توحيد الجهود في إطار هدف مشترك، إلا أن تأثير الديناميات التي قد تواجهها تركيا من شأنها أن تقوّض أنشطة الهيكلة. فعلى سبيل المثال، تتضح مشاكل التنسيق بين المنظمات الدولية في أمثلة البوسنة وباكستان التي لعبت فيها المنظمات الدولية أدوارا مهيمنة أو تولت فيها بعض الدول المختلفة المسؤولية في قطاعات مختلفة[16].

في الحقيقة، تلقي البلدان التي تتّبع عملية إعادة إعمار متوافقة مع المبادئ والتي تبدي تفضيلها "للقوميين" بوضوح مع تحديد أولوياتها، بظلالها على المعاهدات المتعددة البلدان. وعلى نحو مماثل، تمثّل أنشطة المنظمات غير الحكومية وطريقة مراقبتها، مشكلة. وكما هو موضّح في مثال أفغانستان، تتعرض المنظمات غير الحكومية للنقد بسبب تخصيص مصادرها لموظفيها أو لطبقة معيّنة من المجتمع[17].

في المقابل، تختبر مبادرات تركيا لإعادة الإعمار في شمال سوريا جوا إيجابيا، نتيجة الانعكاسات الناجمة عن الديناميات المذكورة أعلاه والنهج الإيجابي الذي تتّبعه الجهات الفاعلة. ولهذا السبب، لن يكون من المبالغة القول إنه مقارنة بمبادرات

[16] البنك الدولي. Three Views. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4588/deor_11_2_36. (المسترجعة في 16 كانون الأول/ديسمبر سنة 2018).
[17] المرجع ذاته

تركيا في سوريا، قد تتسبب المصالح والدوافع المختلفة للجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات أو الجهات الفاعلة من مختلف البلدان، التي تشارك في إعادة الإعمار والأشغال التابعة لها، في انهيار وتضارب المجتمع.

في إطار عملية إعادة الإعمار، يمكن اعتبار الإرهابيين أو العناصر المعارضة، والطبقات الاجتماعية المتنافسة، وبيئة ما بعد الصراع، "حاجزا أمام إعادة البناء". وكثيرا ما تخلق قضايا المساواة بين الجنسين والتمثيل العادل بين الموظفين الإداريين حاجزا "ثقافيا" أمام إعادة الإعمار. وحتى لا يتأثر النموذج المعنيّ بالعقبات المذكورة أعلاه، من المهم إبقاء "المسارات الاستراتيجية" مفتوحة وأن تكون عملية إعادة الإعمار واضحة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التداعيات السلبية التي من شأنها أن تؤثر على إعادة البناء إلى ظهور نماذج مختلفة من عمليات إعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، لم توحَّد بعدُ معايير إدارة العمليات لتسيير مجهودات إعادة الإعمار. فضلا عن ذلك، يمكن لبعض مجالات تسيير العمل المختلفة أن تكون في الصدارة، بناءا على أسباب الصراع واحتياجات مجتمع ما بعد الصراع. ولكن، بالنظر إلى نماذج إعادة البناء، من الممكن القول إن هناك بعض الخطوات المعمّمة. وفي هذا الصدد، من الممكن تقديم عمليّة إعادة الإعمار المحتملة على النحو التالي:

- **ضمان إرساء محيط قوامه الثقة**
- **تهيئة بيئة عمليّة إعادة الإعمار (تحديد الجهات الفاعلة والديناميات)**
- **تحديد الاحتياجات والأولويات، ووضع خطة شاملة لإعادة البناء وفقا للموارد المتوفّرة**
- **الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في الحالات الطارئة**
- **تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف المعيشة**
- **محو آثار الصراع وبذل جهود لتسوية الأوضاع**
- **إنشاء خدمات اجتماعية وتعزيز الشعور بالثقة لدى المجتمع المحلي**
- **تنمية القدرات الإدارية وضمان التوافق السياسي**

• ضمان الاكتفاء الذاتي للسلطة المحلية
• إنشاء بنية اجتماعية دائمة ومستدامة وتحقيق الكفاءة الإدارية

مقارنة بالمجهودات التركية، لم تكن النزاهة المنطقية المذكورة أعلاه موجودة في أعمال إعادة الإعمار التي تلت الصراع في بعض البلدان على غرار؛ البوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان. ونظرا للتطرف المستمر وحالة عدم الاستقرار السائدة في مناطق الأزمات هذه، تنامى الجدل حول مدى نجاح أنشطة إعادة الإعمار. وبغض النظر عن النطاق الواسع للنموذج، وبالنسبة للمجتمع الذي يمثّل محور اهتمام هذه الدراسة، تتمثّل العوامل الحاسمة في جغرافية الأنشطة والموارد، واهتمامات المجتمع الدولي، أو غيابها، ومواقف الجهات الفاعلة التي قد تقاوم جهود إعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد دراسة خطوات النموذج "الموسّع" المذكور أعلاه. (الرسم البياني رقم 5)

الرسم البياني 5: النموذج التركي لإعادة الإعمار

بناء محيط قوامه الثقة

يمثّل إنشاء محيط من الثقة، الذي يتطلب بدوره وجود القوة العسكرية، شرطًا أساسيًا لجميع الأنشطة. ففي المراحل المبكرة من فترة ما بعد الصراع، ركّزت العناصر العسكرية على أنشطة إعادة الإعمار بسبب مخاوف أمنية. وفي هذا السياق، قد يساهم "التعاون المدني-العسكري" ضمن مجهودات إعادة الإعمار، الذي يعرف بالأنشطة ذات التوجه العسكري، في تسيير بعض الوظائف، على غرار ضمان التنسيق وتحليل الاحتياجات وتحديد الفعالية وإنجاز بعض الأنشطة، خاصة تلك المتعلّقة بأنشطة المساعدة الإنسانية في الحالات الطارئة، في المكان والوقت المناسب.

وفي ظلّ تطوّر محيط الثقة، تتخلى أنشطة "التعاون المدني-العسكري" عن مكانتها، لفائدة العناصر الهيكلية المعروفة باسم "الشؤون المدنية"، حيث يتصدر الخبراء المدنيون المجال. ومع ذلك، كما يتضح من الأقسام التالية، خلال عملها على أنشطة إعادة الإعمار في شمال سوريا، أطلقت تركيا مبادرات "الشؤون المدنية" بشكل مباشر، بينما ظلت أنشطة "التعاون المدني-العسكري"، محدودة.

تهيئة البيئة الخاصة بعمليّة إعادة الإعمار

تتلخَّص هذه النقطة في تحديد الجهات الفاعلة والديناميات في المناطق الخاضعة لجهود إعادة الإعمار؛ حيث أن الغرض منها، باختصار، هو تحديد جميع العوامل التي قد تؤثر على إعادة الإعمار. في هذا الإطار، يجب فحص ما يلي من النقاط بكل تفصيل في المنطقة التي تُعنى بالنشاط: الهيكل الديموغرافي والقادة أصحاب المواقف والجماعات المسلحة والعناصر المعارضة والأحداث التي تتبلور في ظلّ العملية التاريخية والظروف الجغرافية والجوية، فضلا عن جميع الديناميات الأخرى.

كنتيجة لذلك، تتطلب هذه العملية أن تكون أنشطة الاستخبارات موجهة نحو إعادة الإعمار عوضا عن الأمن. وفي هذا السياق، يجب على المشرفين على أعمال إعادة الإعمار إنشاء قاعدة بيانات تخصّ المنطقة التي يعملون عليها. بعد ذلك، لا بدّ من الشروع في أعمال الهيكلة بعد تحليل البيانات المعنيّة.

تحديد الاحتياجات والأولويات، ووضع خطة شاملة لإعادة البناء وفق الموارد المتوفّرة

نتيجة لتهيئة البيئة الخاصة بإعادة الإعمار، من الضروري تحديد وتلبية احتياجات سكان المنطقة قيد الإنشاء والتخطيط للأنشطة المُراد تطبيقها. ونظرا لمحدوديّة الموارد، هناك حاجة ملحّة إلى تحديد خطة إعادة بناء تعتمد على تحليل الاحتياجات والأولويات. ومن شأن هذه الخطة أن تضمن انتفاع العدد المناسب من الأشخاص في الوقت المناسب بالمساعدة التي يحتاجونها، مما سيُساعد، في نهاية المطاف، على خلق مجتمع قوامه الثقة.

لذلك، يجب أن يضطلع أحد مراكز التنسيق بمهمّة التخطيط والتنسيق المركزي لأنشطة "التعاون المدني-العسكري" والشؤون المدنية. وبالفعل، كَلّفت تركيا محافظاتها المجاورة للحدود بالعمل على مهمة التنسيق على المستوى المحلي.

الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في الحالات الطارئة

في الواقع، سيَمنع منح الأولوية للاستجابة السريعة الضروريّة بعد الصراع، تعرّض المتساكنين للظلم. ففي أفغانستان، تركّزت الأولويّة في التنقيب عن آبار المياه وتوفير الاحتياجات للمشرّدين والنازحين العائدين وإيوائهم. وفي البوسنة، كانت هناك حاجة ملحّة لتوفير المأوى والغذاء. أما في سوريا، فقد قدّمت إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا، والهلال الأحمر التركي (أو كيزيلاي باللغة التركية)، والإدارات المدنية والمحلية في المقاطعات التركية المجاورة لسوريا، العديد من مساعدات الطوارئ الإنسانية، مثلما هو موضّح في القسم التالي.

تحسين البنية التحتية وظروف المعيشة

تستوجب مشاريع البنية التحتية، على غرار أنظمة الصرف الصحي، وتهيئة شبكات إمدادات المياه والكهرباء، وخدمات التعليم والصحة التي تتطلب ميزانية كبيرة ووقتًا طويلا، تخصيص الموارد والاستثمار في مشاريع البنية التحتية المتوسطة والطويلة الأمد وأنشطة البناء.

يشارك المهندسون التابعون للوحدات العسكرية في هذه الأنشطة التي تنفذها إما المجموعات المدنية أو الشركات الخاصة. في الواقع، جهّزت البلديات التركية المجاورة لسوريا آلات البناء لتسيير عمليات التشييد. وبفضل مشاركة القوى العاملة المحلية، تتحول أنشطة البنية التحتية إلى أنشطة اقتصادية، وتحسّن الظروف المعيشيّة، وتسمح للسكان المحليين بالاستفادة من الموارد المتدفقة إلى المنطقة.

محو آثار الصراع وبذل جهود لإعادة الحياة إلى نسقها الطبيعي

عادة ما يرتبط محو الآثار المتبقية من النزاع بشكل عام بما يتماشى مع جماليات المناطق الحضرية، إلا أنه يمثّل كذلك أحد أنشطة الدعم الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تساهم بعض الأنشطة على غرار تقديم الدعم النفسي لأولئك الذين عانوا من الصدمات، والقضاء على العداوات البسيطة، وتحقيق الاندماج، في القضاء على الآثار الاجتماعية التي خلّفتها النزاعات. ولهذا السبب، أصبح من الضروري تعيين العاملين في الخدمات الاجتماعية والخبراء من مختلف المجالات المهنية، مثل الأطباء النفسيين، ضمن أنشطة إعادة الإعمار، بعد تحديد آثار النزاع وتشخيصها.

إنشاء الخدمات الاجتماعية وتعزيز الشعور بالثقة لدى المجتمع المحلي

تشمل مهام البلدية تقسيم المناطق، وإنشاء مراكز رعاية النساء، ورياض الأطفال، وإدارة مراكز إعادة التأهيل، وتقديم المساعدة للمحتاجين، وتوزيع الأغذية. وعلاوة على ذلك، تعدّ حماية اللاجئين والمشردين داخل البلاد ومدّهم بالمساهمات الماليّة لتحسين حياتهم، من بين القضايا ذات الأولويّة التي تشغل جزءًا كبيرًا من خطّة إعادة الإعمار.

تنمية القدرات الإدارية وضمان التوافق السياسي

يتضمّن تحقيق المصالحة الاجتماعية مشاركة السكان المحليين وتصالحهم مع إنشاء الحكم المحلي، وتوفير الحكومة المحليّة للخدمات الأساسية، وتنمية القدرات في سياق مكافحة الفساد والجريمة. ومن أجل الانتهاء من أنشطة إعادة الإعمار، يجب إنشاء حكومة محلية تتسم بالشفافيّة وخاضعة للمساءلة في نطاق تدابير بناء الثقة من أجل تحقيق بيئة سلم مستدام ودائم. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل الأنشطة السياسية من قبيل: تنظيم الانتخابات، وإدارة الفترة الانتقالية للحكومة الذاتيّة، تحديًا رئيسيًا يعيق بناء مجتمع ديمقراطي.

ضمان الاكتفاء الذاتي للسلطة المحلية

بعد إنشاء الحكومة المحلية، يشتمل تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلطة المحلية على تأمين الموارد اللازمة، وتوفير الآلات، والبحث عن الأنشطة التي تحقق الكثير من الإيرادات، وتحديد السلطة المحلية التي تتحمل المسؤولية بشكل مستقلّ. ومن خلال تأمين الموارد والآلات داخل مقاطعاتها المجاورة لسوريا، ساهمت تركيا في دعم قدرة عمل الإدارات المحلية، التي تحسّنت كذلك بفضل مساهمات لجنة إعادة الاستقرار السورية. ونتيجة لذلك، حُدّدت بعض الإجراءات بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستوطنات.

إنشاء بنية اجتماعية دائمة ومستدامة وتحقيق كفاءة إدارية

على إثر تحقيق الاكتفاء الذاتي، يصبح المجتمع المحلي مكتفيا ذاتيّا، وتدفعه الرغبة في العيش سويّة في سلام، إلى جانب تبنّي ثقافة ديمقراطية. وبالإضافة

إلى ذلك، يساهم إنشاء بنية اجتماعية دائمة ومستدامة وتحقيق الكفاءة الإدارية، في توجيه المجتمع المحلي نحو بناء مستقبله المسالم الخاص به.

وفي هذا السياق، من المتوقّع أن يتخّذ المجتمع المحلي قراراته الخاصة وينفّذها في إطار القانون المحلي المعيّن. ففي الواقع، ينتخب السكان المحليون مسؤوليهم، ويشكلون المجالس بالإجماع، ويتخذون القرارات الإدارية داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة تركيا والجيش السوري الحر.

وإلى جانب النموذج الذي يعدّ قيد الدراسة، هناك عوامل أخرى حثّت تركيا على وقف العمليات العسكرية في سوريا والعمل على أنشطة إعادة الإعمار التي أثّرت بدورها على عملية إعادة الإعمار في شمال سوريا ونتائجها المحتملة. ولكن، قبل دراسة مجهودات إعادة الإعمار التي تبذلها تركيا في سوريا، يجب أن تُحدّد الاستراتيجية الأمنية التي تعتمدها تركيا في سوريا كمساهمة تركيّة.

استراتيجية تركيا الأمنية في سوريا

لَعبت النقاط التالية دورًا في التدخل العسكري التركي ومساعي إعادة الإعمار في سوريا:

- تنفيذ عملية درع الفرات في مدينة الباب، وعملية غصن الزيتون في عفرين، شماليّ سوريا.
- تعيين مناطق مراقبة في إدلب بالتنسيق مع روسيا وإيران كجزء من عملية أستانا.
- محاولة تنفيذ الخطّة المخصّصة لمدينة منبج بعد محادثاتٍ دبلوماسيةٍ مع الولايات المتحدة.
- ممارسة الأنشطة الدبلوماسية والضغط العسكري، في بعض الأحيان، من أجل خلق منطقة آمنة في شرقيّ نهر الفرات.

يجب التدقيق في جهود إعادة الإعمار التركيّة القائمة على الأسس المذكورة أعلاه في ظلّ تنامي مخاوفِ تركيا الأمنية. وفي هذا الصدد، يجب مراجعة جميع المبادرات التركيّة، منذ بداية الأزمة السورية، لتحديد مدى ثبات مساهماتها. وفي نهاية المطاف، لا بدّ من تحليل الخطوات الدبلوماسية والعسكرية التي اتخذتها تركيا بالفعل، حتى نفهم سبب إيلائها لأهمية كبيرة لأنشطة إعادة الإعمار في سوريا.

في الحقيقة، اتخذت تركيا بعض الإجراءات العسكرية والدبلوماسية، بسبب مخاوفها الأمنية، ولكنها اعتمدت، في الوقت ذاته، على جهود إعادة الإعمار كنشاط أساسي لها بعد العمليات العسكرية. وعموما، ساعدت هذه الجهود التي تمثّل "جزءًا من القوة الناعمة التي تستخدمها تركيا"، البلاد على اتخاذ خطوات ذات تأثير دائم لمنع وقوع أي مأساة إنسانية، كما ساهمت، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى وبناءً على مبدأ "الفوز للجميع"، في تقليل المخاوف الأمنيّة بين جميع شرائح المجتمع.

من الممكن تصنيف مخاوف تركيا الأمنية في سوريا واستراتيجيتها الأمنية المبنية على هذه المخاوف ضمن خمسة عناوين رئيسية (الرسم البياني رقم 6):

- مكافحة الإرهاب
- تأمين الحدود
- تجنّب حالة عدم الاستقرار وعواقبها في شماليّ سوريا.
- حماية مصالحها الاستراتيجية الأمنيّة طويلة الأمد، نظرا للمصالح التي تمتلكها بعض الدول الأخرى في سوريا.
- التعامل مع العواقب الاجتماعية للصراعات.

طوال عدّة سنوات، واجهت تركيا تهديدات من قبل عدّة منظمات إرهابية، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، إذ لقي 40 ألف مواطن تركي حتفهم نتيجة للإرهاب. وبسبب اللامبالاة التي تبديها الدول المجاورة أو ضعفها، صَعّد حزب العمال الكردستاني من وتيرة الهجمات على تركيا، التي طالت المدنيين والعسكريين على حد السواء.

في ظلّ توسّع نطاق سيطرة حزب العمال الكردستاني، الذي تحميه الدول المجاورة لتركيا، نتيجة للاشتباكات القائمة في العراق وسوريا والفجوات السياسية/العسكرية والدعم الذي تقدّمه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد اكتسب هذا الحزب قدرات تفوق الخيال بفضل التطوّرات السياسية/العسكريّة، والإقليمية والعالمية.

الرسم البياني 6: مخاوف تركيا الأمنية واستراتيجيتها في سوريا

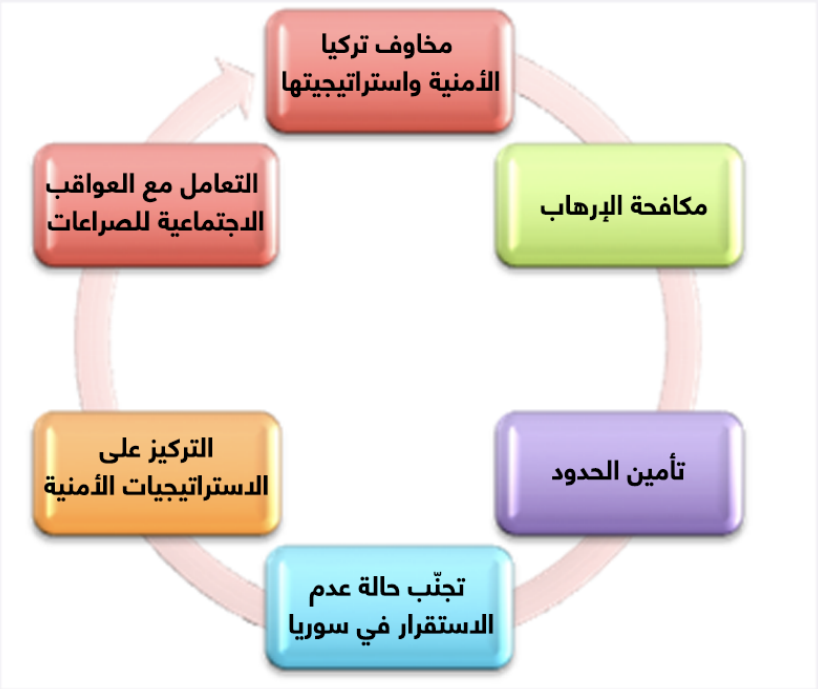

في إطار توسّعه المستمر، أنشأ حزب العمال الكردستاني منظومة المجتمع الكردستاني وعيّنها منظمة رئيسيّة، تعمل تحت أسماء مختلفة على غرار حزب العمال الكردستاني في تركيا، وحزب الحل الديمقراطي الكردستاني في العراق، وحزب الحياة الحرة الكردستاني في إيران، وحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا.

في ظلّ مكافحتها لتهديدات الإرهابيين الانفصاليين، مارست تركيا حقها في الدفاع عن نفسها في كل من العراق وسوريا وفقًا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وشنّت عمليات عسكرية ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية وخاضت مطاردات ساخنة.

في المقابل، قدّمت النزاعات وحالة عدم الاستقرار التي اندلعت في سوريا في سنة 2011 لحزب العمال الكردستاني فرصًا لاكتساب صفة الشرعيّة تحت اسم حزب

العمال الديمقراطي[18]. وإلى جانب تنامي قوّة حزب العمال الكردستاني، وقعت الحوادث التالية في تركيا بمساعدة دعم خارجي على الأرجح:

- مؤامرات المنظمة الكولينية الإرهابية في 17 و25 كانون الأول/ديسمبر سنة 2013، التي استهدفت حكومة تركيا.
- التداعيات المترتّبة عن قصف مقاتلات تركية لإحدى الطيّارات الروسيّة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2015، واغتيال السفير الروسي في أنقرة، أندريه كارلوف، في 19 كانون الأول/ديسمبر سنة 2016، مما أدى إلى نشوب نزاع بين روسيا وتركيا.
- تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية في بعض المقاطعات والبلدات التركية سنة 2015.
- هدفت بعض الهجمات على غرار: محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو سنة 2016، بشكل علني إلى تغيير الوضع في تركيا وإبعادها عن منطقة الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، خلقت الولايات المتحدة نقطة تحوّل، أولا من خلال دعمها للجيش السوري الحر في الأزمة السورية، ثم من خلال اختيار حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي ومحاولة فتح المجال أمامه في جنوب تركيا. وبالنظر للحوادث والتطورات التي جدّت في سوريا والمذكورة أعلاه، شرعت تركيا في اتخاذ تدابير ضروريّة للبقاء على قيد الحياة، ومجابهة هذه التطورات[19]. فمن جهة، اتّخذت تركيا تدابير تحميها من تهديدات الإرهاب الداخلي. ومن جهة أخرى، ترى البلاد أن المشاركة في التدخلات عبر الحدود أمر ضروري، ما دفعها إلى إطلاق عملية درع الفرات في 24 آب/أغسطس سنة 2016.[20]

---

[18] إبراهيم كيرمان، إرتان إفيغيل، "تقييم استراتيجية منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابي وحزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابي في الحرب الأهلية في سوريا"، مجلة "أنقاسام" للدراسات والأبحاث السياسية والأزمات الدولية، (2017)

[19] نهاد علي أوزجان، "بوتين والقضية السورية"، وقف أبحاث السياسة الاقتصادية التركية "تيباف"، https://www.tepav.org.tr/tr/ blog/s/6058
استرجعت بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر سنة 2017.

[20] وكالة إخلاص الإخبارية، "بيان رئاسة الأركان حول عملية درع الفرات"، 26 آب/أغسطس سنة 2016، استرجعت بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر سنة 2018.

بفضل عملية درع الفرات، احتلت تركيا الصدارة في المعركة ضدّ تنظيم الدولة، واستهدفت العناصر الثلاثة التالية:

- القضاء على الكيانات الإرهابية في جنوب حدود تركيا التي من شأنها أن تؤثر على البلاد وإنشاء منطقة آمنة.
- منع حزب العمال الكردستاني من السيطرة على مجال يمتد على طول حدوده، ويتحكم فيه حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/حزب الاتحاد الديمقراطي بهدف الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط[21].
- ضمان عودة السوريين، الذين هاجروا من المنطقة إلى تركيا، إلى أوطانهم بمجرد إرساء الأمن.

تولّت تركيا السيطرة على مدينة الباب بعد عملية درع الفرات ومهّدت الطريق أمام عملية أستانا بمساعدة كل من روسيا وإيران. وبما أن تركيا هي البلد الأكثر تأثرا بعواقب الاشتباكات، فقد تمكنت من إيجاد موطئ قدم جديد في سوريا.

وعلى عكس ذلك، قدّم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأسلحة والمركبات والمعدات اللازمة لدعم حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي، كما حاول إعادة تسمية حزب العمال الكردستاني "بقوات سوريا الديمقراطية"؛ وتوفير التدريب العسكري لآلاف المتمردين؛ ومهّد الطريق لتعزيز شرعية حزب العمال الكردستاني ومكانتهم.

بعبارات أخرى، أراد حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي إقامة دولة فعليّة[22]. وفي نطاق خلق تدبير وقائي ضد رغبة حزب العمال الكردستاني، دعمت

---

[21] مراد يشيلتاش، مروة سيرين، نجدت أوزتشيلك، عملية درع الفرات: تنفيذ العملية وتأسيس الاستقرار والدروس المستخلصة، (تقرير مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، 2017)

[22] لقمان رادبي، "إدارة الحكم الذاتي الإقليمية الكردية في سوريا: نموذج جديد للدولة ووضعها في القانون الدولي مقارنة بحكومة إقليم كردستان في العراق"، المجلة اليابانية للعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 3، أيلول/سبتمبر سنة 2016، الصفحات 468-488.

تركيا الجيش السوري الحر، على إثر عمليّة درع الفرات، وأطلقت عملية غصن الزيتون في 20 كانون الثاني/يناير سنة 2018 في عفرين.

بالإضافة إلى عملية غصن الزيتون المعارضة لحزب العمال الكردستاني، الذي كان يأسس محافظات بجانب الحدود السورية التركية، تهدِف تركيا إلى القضاء على التهديد الإرهابي، وإضعاف الإرهابيين في سوريا، وضمان أمن الحدود، وتشكيل منطقة آمنة للمدنيين السوريين[23]. لذلك، تمكّنت تركيا من تحقيق أهدافها في ظلّ انتهاء عملية غصن الزيتون بنجاح.

امتثالا لأحكام عملية أستانا وفي أعقاب هاتين العمليّتين الرئيسيّتين، ركّزت تركيا نقاط مراقبة في منطقة خفض التصعيد في إدلب واستهلت المحادثات مع الولايات المتحدة لدحر حزب العمال الكردستاني من منبج. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تنازلت عن سيطرة منبج لصالح حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي. وعلى الرغم من قطعها وعدا يقضي بانسحابها من المدينة فور انتهاء حربها ضد تنظيم الدولة، إلا أنها استمرت في المماطلة لفترة طويلة بتعلة إجلاء المنطقة.

وأطلقت تركيا المبادرات اللازمة لإعادة مدينة منبج إلى أصحابها السوريين[24]، وذلك على خلفية المفاوضات التي دارت بين وزارة الخارجية التركية ونظيرتها الأمريكية، ووفقًا لخارطة الطريق التي اتفق عليها الطرفان. بالإضافة إلى ذلك، بدأت المفاوضات الدبلوماسية بهدف تطهير المنطقة التي يحتلها حزب العمال الكردستاني في شرقيّ نهر الفرات.

[23] رئيس الوزراء يلدرم: "هدف عملية غصن الزيتون هو تطهير المنطقة من الإرهابيين"، صحيفة حرييت، 21 كانون الثاني/يناير سنة 2018 http://www.hurriyet.com.tr/basbakan-yildi-rim-zeytin-dali-harekatinin-am-40717168 استرجعت بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[24] أردوغان: "بصدد تطبيق اتفاقية منبج التي وقّعناها في الولايات المتحدة بخطوة بخطوة"، صحيفة حرييت، 18 حزيران/يونيو سنة 2018

في الوقت نفسه، وُقّع اتفاق لوقف إطلاق النار في إدلب تحت رعاية كل من تركيا وروسيا وإيران. وعموما، تواصلت التجاذبات الدبلوماسية والعسكرية المكثفة في الميدان في أعقاب العمليّتين العسكريّتين. ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد آثرت، في نهاية المطاف، التعاون مع تركيا والانسحاب في المستقبل من سوريا.

على الرغم من أن هاجس التصدي للإرهاب والحرص على ضمان أمن الحدود، يعدّ العامل المهيمن على معاملات تركيا الدبلوماسية والعسكرية، إلا أنها تسعى كذلك إلى أن تحول دون زعزعة الاستقرار وتفادي ما يمكن أن ينجرّ عنه من عواقب وخيمة في شماليّ سوريا. لذلك، سمح تركيز منطقة أمنية مستقرة لتركيا من البقاء خارج دائرة النزاع في سوريا. علاوة على ذلك، اتخذت تركيا خطوات لحماية مصالحها الأمنية في مواجهة "النظام" الذي تحاول الجهات الفاعلة الأخرى فرضه في سوريا عن طريق التدخل إما المباشر أو غير المباشر.

ببساطة ومن وجهة نظر واقعية، حرصت تركيا على تركيز دعائم الاستقرار في سوريا من خلال تبنّي سياسة "تطوير الذات". ويكمن الهدف وراء العمليات الآنف ذكرها والمبادرات الدبلوماسية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة التي تتبعها تركيا، في إدارة العواقب الاجتماعية التي تترتب عن الصراعات.

فقد تعرضت تركيا في أعقاب الأزمة التي اندلعت في سوريا سنة 2011 لتدفق عدد كبير من اللاجئين نتيجة اتباعها "سياسة الباب المفتوح" وأصبحت واحدة من أكثر الدول التي تُعرف باستقبال اللاجئين السوريين. وتفيد الإحصائيات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ستة ملايين لاجئ سوري يتوزّعون في جميع أنحاء العالم ، ويقيم 3.607.653 منهم داخل الحدود التركية[25].

[25] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.9195637.1958257594.1544473660-1351710641.1544473660 (اطّلع عليه في 29 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 2018)

على الرغم من تذبذب نسب تدفق اللاجئين خلال الأزمة، إلا أنها استمرت في الارتفاع على مر السنين. كما استلزمت هذه الهجرة الجماعية التي تلت بداية الأزمة السورية التركيز على المساعدات الإنسانية وعملية إيواء اللاجئين التي تم خلالها دمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تطوير السياسات التي تعطي الأولوية للطابع المؤسسي.

نجحت عملية دمج المهاجرين السوريين في المجتمع التركي بفضل الموارد التي خُصّصت في الغرض والتي كلّفت تركيا حوالي 33 مليار دولار[26]. ووفقا للبيانات التي قدمتها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، كشف الدعم المالي الذي قدمته الوكالة لإعادة إعمار سوريا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2011 و2017 بوضوح التكلفة الضخمة التي تكبدتها تركيا (الرسم البياني رقم 7)[27].

الرسم البياني 7: الدعم المالي الذي قدمته الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TİKA) في سوريا

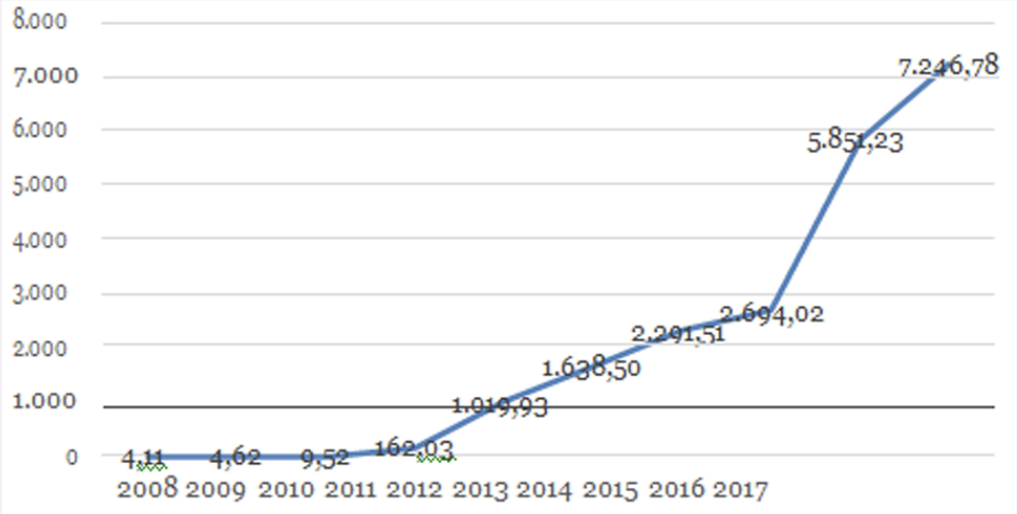

[26] وزارة الداخلية، "شارك وزير الداخلية، السيد سويلو، في مؤتمر الحكومات الدولية لاتفاق الهجرة الدولي"، https://www.icisleri.gov.tr/bakan-soylu-kuresel-goc-mutabaka- ti-hukumetlerarasi-konferansina-katildi استرجعت بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر سنة 2018.

[27] الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA)، "قراءة" حول البحث ذو الصلة (أنقرة: تيكا، 2018)

ركزت السياسات الأخيرة على اعتماد مناهج تُعنى بعودة السوريين تحت حالة الحماية المؤقتة نظرًا للتكلفة التي تكبّدتها تركيا. وفي هذا الإطار، شددت التصريحات الصادرة عن الرئاسة التركية بوضوح على الهجرة العكسية، باعتبارها أحد أهداف عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون. كما أكدت التصريحات[28] أن العمليات العسكرية ستستمر إلى أن تُطهّر المنطقة من المنظمات الإرهابية ويعود حوالي 3.5 مليون سوري بشكل آمن. وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 310 ألف سوري تمكنوا من العودة إلى بلادهم طوعًا[29] بفضل هذه العمليات العسكرية المذكورة.

بيد أنه من الغريب أن تبقى عودة السوريين مقتصرة على المنطقة الآمنة التي شكلتها تركيا. وتتمثل العقبات الكبيرة التي تواجه عودة السوريين الذين يعيشون خارج وطنهم في قانون الملكية الذي فرضه نظام الأسد، حيث يحاول كل من النظام السوري وحزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي إحداث تغييرات ديموغرافية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم في مواجهة جهود تركيا لبناء منطقة آمنة للمدنيين. بالتزامن مع ذلك، ازداد الضغط على الجماعات العرقية "غير المرغوب فيها"، والتخلص من السجلات الرسمية أو استبدالها، والتركيز على نشر أيديولوجيات هذه الأطراف في مجال التعليم، وتجنيد الأطفال بالقوة. باختصار، بدأ نوع جديد من التطهير العرقي[30].

[28] رئاسة الجمهورية التركية، "بيان صحفي حول الاجتماع الأمني"، https:// www.tccb.gov.tr/cumhurbaskanligi-sozculugunden/1695/89188/guvenlik-toplantisina-il-iskin-basin-aciklamasi
استرجعت بتاريخ 23 كانون الأول/يناير سنة 2018.

[29] تصريح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين من خلال حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي، بتاريخ 15 فبراير/شباط، https://twitter.com/ikalin1/status/1096506901670645763 (تحصلنا عليها في 16 فبراير/شباط 2019).

[30] بوغرا صاري، مراد تيناس، خطر الإرهاب على الديمقراطية والإنسانية: مثال حزب العمال الكردستاني (أنقرة: مركز الدراسات الأمنية والإرهاب الدولي، 2018)

وفي إطار محاربة النتائج الخطيرة للتغيرات الديمغرافية، كثفت تركيا أنشطة إعادة الإعمار في شمال سوريا أثناء العمليات العسكرية التي شنتها وعلى إثرها، وذلك بهدف:

- إنشاء منطقة آمنة على امتداد شريطها الحدودي
- دعم المعارضة المعتدلة التي اكتسبت الشرعية خلال محادثات جنيف
- اتخاذ تدابير ضد التطهير الديموغرافي عن طريق تشجيع عودة المهاجرين السوريين
- التركيز على جهود إعادة الإعمار من أجل ضمان استمرار وجود السوريين الذين يسكنون بالفعل في أراضيهم وأولئك العائدين إلى المنطقة الآمنة

ويشير استمرار السوريين في العودة إلى المناطق التي جعلتها تركيا آمنة من الإرهاب والحرب، نتيجة للعمليات العسكرية التي قامت بها، إلى أن هذا الإجراء قد آتى أكله وحقق الهدف [31]. وإثر الحوادث التي هددت أمنها، بدأت تركيا في 2013 بشن عمليات عسكرية على أراضيها والأراضي السورية من أجل إيجاد حل دائم لمخاوفها الأمنية. كما مهدت أعمال إعادة الإعمار التي تلت هذه العمليات العسكرية الطريق للهجرة العكسية إلى مدن خاضعة لسيطرة تركية مثل الباب وأعزاز وعفرين وإدلب.

ولعل أكثر ما توليه تركيا من اهتمام خلال العمليات العسكرية التي تشنها هو الحرص على عدم إلحاق الأذى بالسكان المدنيين أو المدن، ما أسهم في تمهيد الطريق للهجرة العكسية. كما ساهمت جهود إعادة الإعمار، التي تعتمد أساسا على رضا ورفاه المجتمع المحلي، في إنشاء مستوطنات دائمة. وبالتالي، تم تحويل هذه المناطق إلى مراكز تجذب الاهتمام، وكسبت أعمال إعادة البناء التي أجريت في نطاق نموذج إعادة الإعمار التي تم ذكرها أعلاه، دعم وتعاطف السكان المدنيين عند مقارنتها بالمحاولات المماثلة التي فشلت في مناطق الصراع الأخرى.

[31] المرجع ذاته

إن استراتيجية تركيا لإعادة الإعمار، كما يمكن فهمها من خلال النماذج المذكورة سابقا، قد استجابت من ناحية لمخاوف تركيا الأمنية ومن ناحية أخرى لاحتياجات سكان المنطقة.

وفي القسم التالي، سيتم تحليل الإجراءات التركية الملموسة فيما يتعلق بنموذج إعادة الإعمار المذكور أعلاه، بالإضافة إلى التركيز على الأطياف الواسعة لهذه المحاولات المتعمقة وواسعة النطاق.

استراتيجية تركيا الشاملة لإعادة الإعمار في شمال سوريا

يظهر خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان أن استراتيجية تركيا لإعادة البناء في شمال سوريا تعتمد على ركيزتين أساسيتين تطرقنا لهما في القسم السابق. وتتمحور الركيزة الأولى حول وضع حد لشبكات الإرهاب، وبالتالي الاستجابة للمخاوف الأمنية وضمان أمن الحدود. أما الركيزة الثانية فهي تقوم أساسا على البعد الإنساني للأزمة، وبذلك تم وضع استراتيجية جديدة لإعادة الإعمار من خلال الربط بين القيم الأخلاقية والأهداف العملية.

وفي هذا السياق، وبينما تتخذ العمليات العسكرية إجراءات تخدم الركيزة الأولى، فإن جهود إعادة الإعمار تعزز نتائجها وفي نفس الوقت تتخذ خطوات مستدامة تأخذ الأبعاد الإنسانية والأخلاقية بعين الاعتبار. وسيوفر تقييم هذه الاستراتيجية ضمن النطاق المذكور تحليلًا منهجيًا، كما سيعطي فكرة حول فعالية إعادة الإعمار في المناطق التي تتولى تركيا حمايتها في شمال سوريا.

لذلك، سيقدم هذا الجزء تقييما لأنشطة إعادة الإعمار التي تقوم بها تركيا ضمن نطاق النموذج المذكور سابقا. وفي الأثناء، وجب أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن تركيا لا تشارك في مشروع بناء الأمة، ولكن التمشي الذي تتبعه يتوافق مع اتفاقيات طهران وسوتشي، كما أنها ملتزمة أخلاقيا بممارسة جهود إعادة الإعمار في إطار المحافظة على وحدة سوريا وعدم قابليتها للتجزئة وفق الاستراتيجية التي أجمع عليها الأطراف.

ضمان بناء الثقة

تشكل مبادرات تركيا الدبلوماسية وعملياتها العسكرية نقطة تحول في بناء الثقة وهو الإنجاز الذي تم من خلاله تعزيز الإجراءات الأمنية وفقًا لديناميات مختلفة. وقد تحملت القوات المحلية التي شكلها سكان المنطقة مسؤولية إرساء الأمن تحت مظلة الجيش السوري الحر.

وفي الوقت نفسه، دعمت القوات المسلحة التركية هذه العناصر المحلية وامتنعت عن التدخل في الديناميات الداخلية للمنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة الائتلاف الوطني السوري، التي يرتبط بها الجيش السوري الحر، قد بسطت سلطتها على شمال سوريا، وقد كان لهذا تأثير إيجابي على جهود إعادة الإعمار في تركيا. وكمثال على ذلك، يمكننا الإشارة إلى النجاح الذي حققته العمليات التي شُنّت في كل من مدينتي الباب وعفرين ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية التي تخضع لقيادة حزب العمال الكردستاني[32].

علاوة على ذلك، لم تقع أي حوادث أمنية في كل من مدينتي الباب وأعزاز منذ سنة 2016 باستثناء عدد محدود من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية، بينما تواصلت الأنشطة المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والخدمات دون أي عوائق. وهذا ما يشير إلى أن الأمن قد استتب في المنطقة وتم ضمانه كشرط مسبق، وبالتالي حظيت الأنشطة المرتبطة بإدارة الأمن واستدامته بالأسبقية.

خارطة الطريق نحو تحقيق إعادة الإعمار

تمكنت تركيا من تحقيق جهود إعادة الإعمار في شمال سوريا من خلال التعاون مع العناصر المحلية. وأجرت عناصر المخابرات وقوات الأمن الوطنية عمليات مسح ميدانية من الممكن أن يكون لها تأثير على جهود إعادة الإعمار، وذلك بالتنسيق مع حوكمة المحافظات المجاورة (تركيا).

وبهذه الطريقة، تم كشف حالة البيئة الأمنية وتم تقييم المخاطر المرتبطة بالمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، شاركت العناصر المحلية في جمع البيانات والمعلومات الديموغرافية، وتوجيه جهود المنظمات

[32] "عملية ضد العصابات في الباب وعفرين"، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://www.aa.com.tr/tr/dunya/afrin-ve-babda-cetelere-operasyon/1316798، وكالة الأناضول، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

المركزية، وكذلك حفظ سجلات اللاجئين العائدين من خلال الاستعانة بعمليات الاستطلاع المحلية وجمع البيانات لأغراض إحصائية [33].

وقد ساعدت الاستطلاعات بهدف التأكد من الاحتياجات التي نفذتها شبكات المجتمع المدني السورية والهلال الأحمر التركي وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ، على المضي قدما في تحليلات عمليات المساعدة والإغاثة.

كما ساهمت هذه الحالة في دفع الجهود التي تبذلها البلديات المجاورة في تركيا وفي توسيع نطاق مساهمتها في إعادة الإعمار. باختصار، فإن تعاون الهيئات الحكومية التركية مع الإدارات المحلية التي أسست في شمال سوريا قد وفرت الأرضية لتحقيق أهداف إعادة الإعمار.

التخطيط لعملية إعادة الإعمار الشاملة في ضوء الاحتياجات المؤكدة والموارد المتاحة

تجدر الإشارة إلى أن التنسيق بين هيئة إدارة الكوارث والطوارئ والإدارات المحلية والهيئات الحكومية التركية، كان العامل الرئيسي أو المؤثر فيما يتعلق بتحليل الاحتياجات وتحديد الأولويات، حيث تحملت هيئة إدارة الكوارث والطوارئ مسؤولية مهمة تحديد الأولويات وتسخير الموارد وتنسيق أنشطة إعادة الإعمار التي كلفت بها البلديات والحكومات[34]. كما اهتمت الهيئة بتوجيه مؤسسات المجتمع المدني التي لا تخضع لسلطة الهيئات الحكومية فيما يتعلق بسوريا، مثل الهلال الأحمر التركي.

[33] للحصول على إحصائيات حول السكان المحليين ومدى فعالية إعادة الإعمار، قامت لجنة إعادة الاستقرار السورية التابعة للحكومة السورية المؤقتة، بجمع البيانات من خلال إجراء الاستبيانات والمقابلات. تحصلنا على معلومات مفصلة حول أنشطة اللجنة خلال مقابلة أجريت في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018.

[34] كشف التنسيق بين الهلال الأحمر التركي وهيئة الكوارث والطوارئ أن مجهودات الهيئة ساعدت على التخطيط لبعث مراكز المساعدة.

باختصار، تمت تلبية احتياجات الكيانات المحلية في سوريا بفضل الجهود التي بذلتها هيئة إدارة الكوارث والطوارئ والمتمثلة في تخطيط وتوزيع الموارد بالتنسيق مع إدارة تركيا المركزية، والوحدات الحكومية والمدنية التابعة لها. كما لعب الهلال الأحمر التركي دورا رئيسيا، على غرار هيئة إدارة الكوارث والطوارئ وتسخير البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصدر مباشرة لإجراء التقييمات والتنسيق.

وضع جهود المساعدات الإنسانية الطارئة قيد التنفيذ

نظرًا لإهمال النظام السوري للشمال السوري لسنوات طويلة وعدم تقديمه أي خدمات لهذه المناطق، فإن عودة اللاجئين والسكان النازحين إلى ديارهم تستلزم تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة منتظمة. وقد لعبت الشبكات المدنية المحلية والكيانات التركية دورًا رئيسيا في هذه العملية التي فرضت هذه الجهود كحاجة ملحة يتعين تنفيذها داخل سوريا.

وقد استجابت تركيا لتدفق موجة اللاجئين الضخمة من خلال الإعلان عن اعتمادها لسياسة الباب المفتوح لضمان سلامة السكان المدنيين[35]. وبدأت وزارة الشؤون الخارجية التركية "عملية المساعدات الإنسانية للأزمة السورية"[36] في 29 أبريل/نيسان 2011 بالتعاون مع كل من هيئة إدارة الكوارث والطوارئ والهلال الأحمر التركي، عند وصول الموجة الأولى من اللاجئين[37]. وتقرر تكوين مخيمات للاجئين لتلبية الاحتياجات الملحة للقاطنين فيها كإجراء ضروري.

وفي هذا السياق، عمل الهلال الأحمر التركي والبلديات المتاخمة على توفير المأوى والغذاء بصفة فورية وما إن بدأت عمليات العودة في التزايد، أعطى الهلال الأحمر التركي وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ الأولوية للمأوى والاحتياجات الغذائية في سوريا. وقد كان الهدف من وراء هذه القرارات إدارة عملية العودة

[35] الهلال الأحمر. (2018). تقرير سوريا/الحدود والساحة الداخلية. أنقرة: الهلال الأحمر.
[36] رئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق - تيكا، تقرير تركيا المتعلق بسوريا. أنقرة، تيكا
[37] الهلال الأحمر. (2018). تقرير سوريا/الحدود والساحة الداخلية. أنقرة: الهلال الأحمر.

والهجرة بشكل فعال. وفي أعقاب العمليات العسكرية تم نقل النشاطات المتعلقة بإدارة المعسكرات إلى المناطق الآمنة داخل سوريا.

ويبين الجدول أدناه[38] عدد العائدين بداية من آب/ أغسطس 2018. وتقدم هذه الأرقام عدد الأشخاص الذين تمت استضافتهم مؤقتًا في مخيمات اللاجئين، والذين تم تحويلهم إلى مناطق المأوى الرئيسية.

الجدول 1: مراكز الإيواء المؤقتة في تركيا	
عدد السوريين في مراكز الإيواء المؤقتة	174,256
عدد العراقيين في مراكز الإيواء المؤقتة	4,709
إجمالي عدد مراكز الإيواء المؤقتة	178,965

وزع الهلال الأحمر التركي المساعدات الإنسانية والتبرعات التي قدمتها المؤسسات الوطنية والدولية والأفراد في محافظات هاتاي وكلس وغازي عنتاب وشانلي اورفا وماردين في 14 محطة على امتداد الحدود السورية وذلك بالتنسيق مع هيئة إدارة الكوارث والطوارئ. ولا تزال هذه العملية مستمرة طالما يحتاجها السوريون بالتعاون مع المحافظات والمكاتب الميدانية للهلال الأحمر التركي في سوريا، وإدارة خدمات الهجرة واللاجئين. وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع المساعدات الإنسانية ليس فقط في شمال سوريا بل على نطاق واسع[39].

[38] الهلال الأحمر. (2018). تقرير سوريا/الحدود والساحة الداخلية. أنقرة: الهلال الأحمر.
[39] الهلال الأحمر. (2018). تقرير سوريا/الحدود والساحة الداخلية. أنقرة: الهلال الأحمر.

الرسم البياني 8: المساعدات الإنسانية عبر الحدود التي قدمها الهلال الأحمر التركي (KIZILAY)

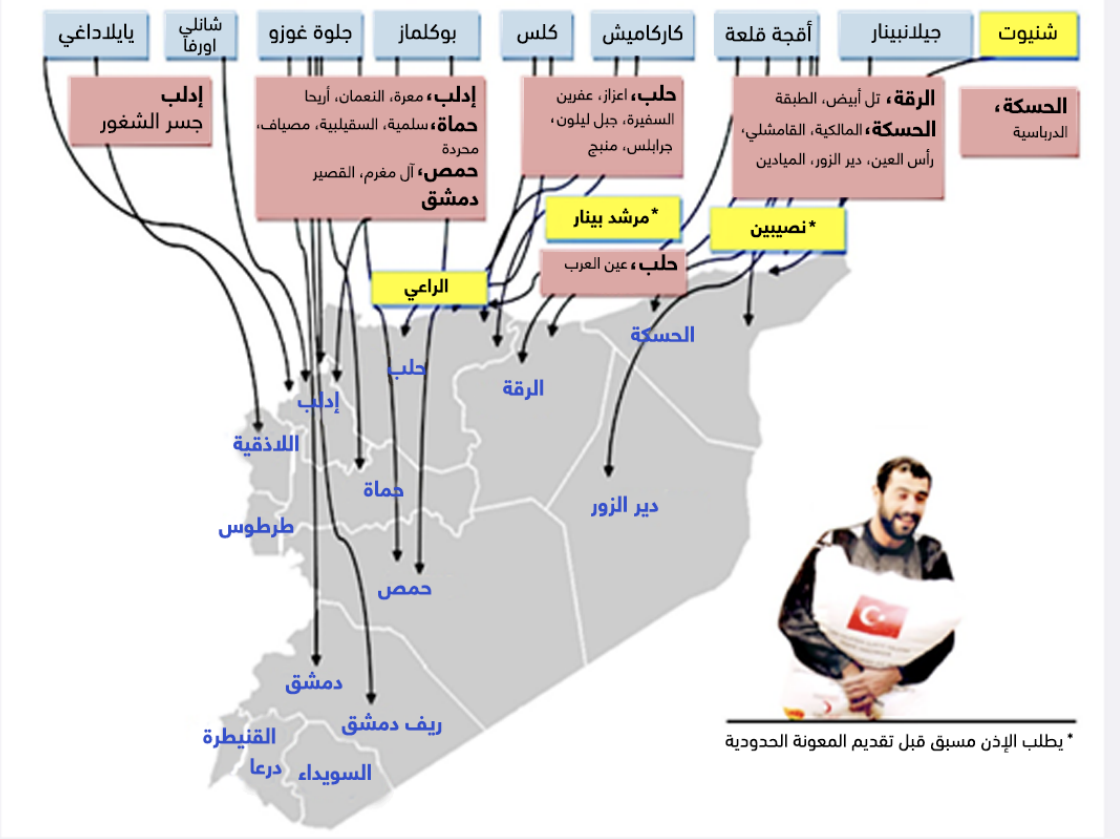

وتقوم لجنة الحقيقة والمصالحة بنقل المساعدات بالتزامن مع إشراف هيئة المراقبة الدولية، وذلك وفقًا للقائمات التي قدمتها الهيئات الحكومية حول السكان القاطنين على امتداد الشريط الحدودي التركي داخل سوريا. وفي الفترة التي تمتد بين 2 آب/ أغسطس 2012 و31 آب/ أغسطس 2018، تم نقل ما يعادل 740،379،757 كيلوغرام من المواد البالغ قيمتها الإجمالية 2،550،913،786.65 ليرة تركية إلى سوريا عبر 14 مركز توزيع على امتداد الشريط الحدودي.

ويشكل الغذاء الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية، تليها منتجات النظافة، والمأوى. ومن بين 14 مركز توزيع، يقدم المتبرعون الأتراك 59 بالمئة من

المساعدات، بينما يقدم المتبرعون الأجانب[40] 41 بالمئة. ويوضح الرسمان البيانيان 9 و 10 المساعدات والأنشطة التي يقدمها الهلال الأحمر التركي[41].

وقد أخذت نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة لشمال سوريا في التزايد أثناء العمليات العسكرية وعلى إثرها. على سبيل المثال، تم بعث العديد من أكشاك توزيع الخبز في جرابلس، وتوزيع 3000 ربطة خبز يوميًا تحتوي كل واحدة منها على 10 أرغفة من الخبز (الرسم البياني 11) وبهدف تلبية حاجته من المياه، قامت بلدية غازي عنتاب بتحديد وحفر 3 آبار[42].

الرسم البياني 9: المساعدات التي قدمها الهلال الأحمر التركي (KIZILAY)

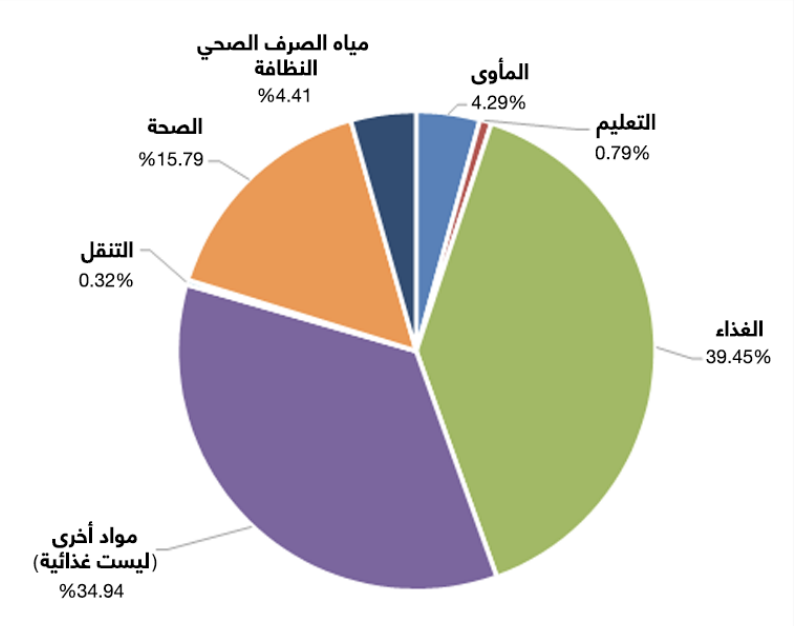

[40] المرجع ذاته
[41] المرجع ذاته
[42] بلدية شاهين بيه. (تشرين الأول/اكتوبر، 2018). عرض تقديمي حول سوريا. غازي عنتاب، شاهين بيه، تركيا: بلدية شاهين بيه.

كما نسجت بلدية شاهين باي على المنوال ذاته وقدمت الطعام والملابس لجرابلس خلال عملية درع الفرات[43]. وبالتالي، تمت تلبية حاجيات السوريين في مناطق النزاع والتركيز على التنمية على المدى الطويل للبنية التحتية في هذه المناطق من خلال التنسيق بين الحكومات والبلديات وهيئة إدارة الكوارث والطوارئ والهلال الأحمر التركي والمنظمات غير الحكومية.

[43] المرجع ذاته

صورة 11: كشك لتوزيع الخبز في جرابلس

تطوير البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية

دُمّرت البنية التحتية، التي كانت في حالة سيئة بالفعل جراء إهمال النظام، بشكل مستمر بسبب الحرب الأهلية منذ عام 2011. وقد دفعت وضعية أنظمة الصرف الصحي المدمرة والمستشفيات والمدارس المُخربة، والتي ستكون ضرورية بعد انتهاء الصراع، تركيا للتحرّك. في هذا الصدد، استثمرت مجالس وبلديات المقاطعات الحدودية في البنية التحتية بالتنسيق مع إدارة الكوارث والطوارئ التركية "آفاد" والوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا".

وقد خُصّصت هذه المشاريع لتوسيع مرافق المساعدات الإنسانية، والإسكان الدائم، وبناء دور الأيتام، وإصلاح المدارس التي تم هدمها [44]. وبهدف خلق

[44] كيزيلاى 2018. تقرير سوريا- الحدود. أنقرة. كيزيلاى

المساحة المطلوبة للمشاريع، بدأت الجهود لإزالة الحطام من مناطق النزاع في جرابلس ومن ثم في مناطق أخرى. بعد ذلك، بُنيت الطرق وعدة مرافق أخرى في أعزاز باستخدام 305 طن من الإسفلت [45]. وقد قام مجلس غازي عنتاب المحلي بإزالة 600 طن من الأنقاض من مساحة 3000 متر مربع ووضع 12 ألف متر مكعب من الحصى و2700 متر مكعب من الإسفلت الساخن (بيئي).

صورة 12: أعمال الرصف في أعزاز

وقد تضمنت الترتيبات الخاصة بالمستشفى الميداني الثابت استخدام الحصى وتحسين جودة الخدمات [46] من أجل إشعار المواطنين بأنهم محل اهتمام، فضلا عن تأسيس إدارة فعالة من أجلهم. وقد بات ذلك جليا في المحافظات والبلديات الحضرية المجاورة لمدينتيْ الباب وأعزاز في المناطق الحدودية، التي خصصت الموارد البشرية ووسائل النقل اللازمة، وقامت بإنشاء مراكز تنسيق لهذه الجهود أيضًا.

[45] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مجلس غازي عنتاب المحلي
[46] بلدية غازي عنتاب. (2018) المهاجرون السوريون، أنشطة المساعدات الإنسانية في إطار عملية درع الفرات. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

يعتبر من المهم للغاية توفير ضمان وصول سريع وسهل للخدمات الأساسية من قبيل الخدمات الصحية. في هذا الصدد، تقدم تركيا خدمات الصحة والأدوية المجانية لجميع السوريين، إذ تم إجراء 95.466 عملية جراحية وتوفير 25.919.750 تدخل علاجي، بالإضافة إلى 1.143.393 تدخل عاجل بصفة مجانية، وتغطية جميع النفقات من قبل الحكومة التركية.

كما تم تقديم الرعاية والتوجيه النفسي بهدف الحد من التمييز بين الجنسين وتوفير الخدمات الصحية للمرأة. وتوفر الأخصائيات في علم النفس والعاملون في مرجع مكتب الأطباء التابع لمكتب الهجرة، التعليم والإرشاد لا سيما للشابات فيما يتعلق بالزواج المبكر وزواج القصر وتعدد الزوجات وأعراض اضطراب ما بعد الصدمة عبر لجان نسائية تم تشكيلها داخل مراكز للإيواء[47].

من جانبه، أنشأ الهلال الأحمر التركي مستشفى بتكلفة بلغت 420 ألف ليرة تركية في شباط/ فبراير 2015 في سبيل توحيد مجال الخدمات الصحية والتدخلات الطبية الاستعجالية المقدمة للسوريين المقيمين على الجانب الآخر من الحدود، ولكن، دُمّر المستشفى التركي بعد أن قصفته قوات الأسد. وبناء على طلب مديرية صحة إدلب، المنبثقة عن الحكومة السورية المؤقتة، قام الهلال الأحمر التركي ببناء مستشفى ميداني ثاني بتكلفة 2.230.600 ليرة تركية[48]، مع توفير الخدمات اللازمة على نفقة المنظمة التركية بمفردها.

أما مستشفى جرابلس، الذي تم افتتاحه في أيلول/ سبتمبر 2016، فيُعد مثالا آخر على جهود تنمية البنية التحتية بأيادي تركية في المنطقة. وفي المتوسط، يمكن أن يغطي المستشفى حاجيات 1400 مريض يوميًا، علما وأنه منذ آب/ أغسطس

[47] كيزيلاى 2018. تقرير سوريا- الحدود. أنقرة. كيزيلاى

[48] المرجع نفسه

2018، عُولجت 600 ألف حالة، منها 96.500 حالة قُدمت لها علاجات طارئة، فضلا عن إجراء 6350 عملية جراحية و5020 عملية توليد.

FIGURE 13. A PROXIMITY HEALTH CENTER IN SERVICE

وتم إنشاء مركز لغسيل الكلى وإيواء المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة على عين المكان. وفي الوقت نفسه، أنشأت مراكز صحية قريبة من المواطنين حيث يمكن علاج المرضى دون إثقال كاهل المستشفى (الصورة 13). كما تم بناء ثمانية مراكز صحية في جرابلس، حيث تم الاستعانة بخدمات 10 أطباء و11 ممرضا وست قابلات وتسع سكرتيرات طبية، بالإضافة إلى 12 من موظفي الخدمات الصحية، يعملون جميعهم على رعاية 200 مريض يوميًا.

علاوة على ذلك، مُنحت التراخيص للصيدليات ونُظمت عملية توزيع الأدوية والعقاقير، مع إعطاء الأولوية للمرضى ومنع الجماعات الإرهابية من نهب المرافق والمساعدات الطبية. كما تم إنشاء عيادات لصحة الفم والأسنان مع

توظيف طاقم صحي سوري (226 في المجموع في 19 فرعًا، إلى جانب 11 موظفًا تركيًا، ليصل عددهم إلى 237) [49].

وتقدم هذه المنشآت الصحية والمواد الطبية المتوفرة مساهمة كبيرة في مساعدة أهالي المنطقة، إذ تقوم فرق طبية بزيارة كل قرية فيها بواسطة شاحنات مجهزة لاكتشاف حالات داء الليشمانيات الجلدي وتوفير التشخيص بهدف السيطرة على الوباء والحد من انتشاره. ويتم القيام بأنشطة يومية في المخيمات و مراكز الإيواء من أجل معالجة المياه بالكلور وجمع النفايات وتطهير المناطق المشتركة[50]. وقد ساعدت هذه الجهود في منع انتشار الأوبئة.

ومن أخطر المشاكل التي يواجهها السوريون المُهجّرون واللاجئون هي إما عدم القدرة على تعليم أطفالهم أو تأجيل إلحاقهم بالمؤسسات التعليمية إلى أجل غير مسمى. لذلك، تمثلت إحدى أولويات تركيا في توفير التعليم للأطفال السوريين، حيث أُلحق 80.742 طفلا ممن يقطنون في الملاجئ التابعة لإدارة الكوارث والطوارئ التركية، بالمدارس.

وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، مُنح 508.846 طفلاً الفرصة للالتحاق بالمؤسسات التربوية واستئناف تعليمهم، فضلا عن حصول 222.869 مواطنًا سوريًا على تكوين مهني وتم اعتمادهم في المراكز التابعة لإدارة الكوارث والطوارئ التركية في مجالات متعددة على غرار اللغات الأجنبية وعلوم الكمبيوتر ونسج السجاد[51].

وفي إطار مشروع "مدارس الخير"، الذي انطلق في أيلول/ سبتمبر 2016، تضافرت جهود الهلال الأحمر التركي والمجالس المحلية لتلبية حاجيات المدارس

[49] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مجلس غازي عنتاب المحلي

[50] المرجع نفسه

[51] آفاد (2018) تقرير مراكز الإقامة المؤقتة. أنقرة: آفاد

البيداغوجية وإصلاحها وصيانتها، وتكفّلت الجهات المذكورة بجميع النفقات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك ضمان سير عمل هذه المدارس لمدة عام كامل وتغطية نفقات جميع التلاميذ [52].

وبالإضافة إلى الأنشطة التعليمية المذكورة آنفا، تم إعطاء الأولوية للكليات المهنية والتعليم. فعلى سبيل المثال، افتُتحت في وسط مدينة جرابلس كلية مهنية وأربعة مدارس ثانوية و12 مدارس إعدادية و98 مدرسة ابتدائية ومركزا بيداغوجيا. وقد بدأت كلية جرابلس المهنية، برعاية جامعة غازي عنتاب، في استقبال الطلبة في الفاتح من تشرين الأول/ أكتوبر 2018، حيث ضمت خمسة صفوف تخصّص في رعاية المرضى والإسعافات الأولية والطوارئ وإدارة وعلوم دينية والأمن الخاص.

وقد تم تقديم 294 طلبًا لاجتياز اختبار الطلبة الأجانب[53] في الثالث من أيلول/ سبتمبر 2010. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2018، أي في وقت إجراء هذه الدراسة، تم تسجيل 144 طالبًا في الكلية المهنية التي تُشرف عليها هيئة تدريسية تضم 13 عضوا.

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي، فقد تم تجديد ثانوية أحمد سليم ملا، التي كانت تستخدم من قبل تنظيم الدولة كسجن، في 43 يومًا، لتبدأ في استقبال التلاميذ باعتبارها مؤسسة تعليمية[54]. وقد تم بناء مراكز سكن للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة في نطاق الرؤية المعتمدة للخدمات الاجتماعية. ويشمل مركز التعليم العام رياض أطفال وأربعة صفوف لتلقين علوم الكمبيوتر، فضلا عن دورات لتعليم اللغة التركية وتصفيف الشعر والخياطة. وقد تم تكليف 44 معلمًا من تركيا بتدريس اللغة التركية في 60 مدرسة وفي ستة مراكز للبالغين. ويبين

[52] كيزيلاى 2018. تقرير سوريا- الحدود. أنقرة. كيزيلاى

[53] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مجلس غازي عنتاب المحلي
[54] بلدية غازي عنتاب. (2018) المهاجرون السوريون، أنشطة المساعدات الإنسانية في إطار عملية درع الفرات. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

الجدول 2 مجموعة متنوعة من المدارس وعدد المسجلين ضمن النظام التعليمي المستحدث في مدينة جرابلس[55].

يتمّ دفع رواتب 1187 مدرسًا و143 موظفًا من قبل مؤسسة المعارف التركية [56].

جدول 2: وضعية المدارس و التلاميذ في مدينة جرابلس				
جرابلس	عدد المدارس	الفتيات	الفتيان	المجموع
روضات الأطفال	أقسام 6	143	155	298
المدارس الابتدائية	98	12.431	13.049	25.480
المدارس الإعدادية	12	710	1.010	1.720
المعاهد الثانوية	4	125	125	250
المجموع	114	13.409	14.339	27.748

محو آثار الصراع وبذل الجهود لإعادة نسق الحياة الطبيعي

بدأ هذا المشروع بهدف التحرك نحو إرساء السلام وتوفير الأمن للمدنيين. وللعمل على التخلص من تبعات الصراع، بدأت الحكومة التركية في توظيف السوريين ومساعدتهم على كسب قوتهم، كما بدأت أعمال تقسيم الجهات إلى مناطق للسكن. ونظرا للجهود التي بذلتها البلديات التركية القريبة من الحدود السورية، رُسمت لوحات جرافيتي على الجدران وتغطية آثار الرصاص وإزالة الحطام، في حين وفرت البلديات التركية مختلف آليات ومواد البناء لتحسين وضعية المنطقة، في إطار جهود خاصة لمساعدة الأطفال السوريين على تجاوز ذكريات الصراع الأليمة وتغيير حياتهم اليومية.

وقد أُزيلت الكتابات والشعارات والرموز التي كان قد كتبها تنظيم الدولة على الجدران وأجزاء مختلفة من المدينة، كجزء من الحرب النفسية التي شنها، باستخدام المواد المرسلة من البلديات التركية المركزة بالقرب من الحدود. وكان الهدف هو إزالة العلامات والرموز والحطام التي من شأنها تذكير للأهالي[57]

[55] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مجلس غازي عنتاب المحلي
[56] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مجلس غازي عنتاب المحلي

[57] بلدية غازي عنتاب. (2018) المهاجرون السوريون، أنشطة المساعدات الإنسانية في إطار عملية درع الفرات. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

صورة 14: إزالة آثار النزاع المسلح

بمعاناتهم. كما اتُخذت تدابير لتحسين الخدمات البلدية، وذلك في إطار إزالة آثار الصراع، وتعيين مناطق المسؤولية التي تضطلع بها البلديات في المناطق القريبة من الحدود التركية السورية. في هذا الصدد، قُدّمت للسوريين العديد من الخدمات البلدية على غرار إنشاء الطرق وأعمال البنية التحتية وإنشاء الحدائق، فضلا عن خدمات الإطفاء خارج حدود الجمهورية التركية. فضلا عن ذلك، تم إيلاء أهمية لإعادة إحياء المناظر الطبيعية عن طريق زراعة الأشجار وخلق مساحات خضراء بواسطة الإنبات.

وفي هذا الإطار، تم تشجيع الهجرة العكسية ورفع معنويات السكان المحليين وذلك بهدف بناء حياة جيدة ومزدهرة في المدينة. كما تم تخصيص شاحنات لجمع النفايات تحت إشراف البلديات ووضع مكبات فضلات في أماكن مختلفة، من أجل ضمان استمرارية خدمات التنظيف.

صورة 15: عينة عن حاويات القمامة التي تم توزيعها

وتم تخصيص سيارة لجمع النفايات في جرابلس من قبل بلدية غازي عنتاب، كما تم توزيع 40 حاوية نفايات على مواقع مختلفة من المدينة. ولدعم الأطفال وحمايتهم من بطش المنظمات الإرهابية، تم إنشاء حدائق عامة وتجهيزها

بالعديد من الملاعب، إلى جانب توفير مرفق لمكافحة الحرائق وتخصيص سيارات إطفاء لتلبية احتياجات مكافحة الحرائق والري، كجزء من الخدمات البلدية الموجهة للمدينة.

صورة 16: شاحنة مخصصة لإطفاء الحرائق

وبعد أن نجحت تركيا في توفير الأمن في شمال سوريا، طفت مشكلة المياه في المنطقة إلى السطح. وكشف التحقيق أن الآبار المحفورة على طريقة القيسون ومراكز الارتفاع على ضفة نهر الفرات قد تعرضت للقصف والدمار من قبل قوات التحالف منذ احتلال تنظيم الدولة لمواقع قتالية استراتيجية. وعلى هذا النحو، أجريت أعمال إصلاح لتلبية احتياجات السكان المحليين من مياه الشرب في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة المنظمة الإرهابية. ونظرًا لأن نظام توزيع المياه يعتمد على الطاقة الكهربائية، فقد تم استخدام مولدات بسعة 500 كيلو وات، إثر تدمير شبكة الكهرباء، في المناطق التي تحتوي على آبار مياه. وبالتالي، تم تشغيل الآبار المحفورة على طريقة القيسون من أجل تلبية الطلب الملح على المياه، كما تم إنشاء نقاط لإمدادات المياه ليستطيع السكان المحليون الحصول على ما يحتاجونه. (صورة 17)

صورة 17: تفعيل الآبار

بالإضافة لفتح الآبار، تم إنشاء شبكات لإمداد المياه في مراكز المدن بدعم من العمال السوريين الذين عملوا سابقًا في السباكة، وتم ضخ المزيد من المياه في الشبكة من خلال عملية المعالجة بالكلور. وفضلا عن تزويد الشبكة المركزية، تم تركيب نظام تطهير بالكلور في مركز الارتفاع حيث تقع الآبار المهيأة على طريقة القيسون، على ضفة نهر الفرات، ويعمل النظام حاليا بطريقة جيدة.[58]

[58] بلدية غازي عنتاب. (2018) المهاجرون السوريون، أنشطة المساعدات الإنسانية في إطار عملية درع الفرات. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

صورة 18: تسمية وتعداد الأنهج والشوارع

كذلك، تم إيلاء أهمية لتحديد مواقع الأزقة والشوارع وتسميتها من أجل تعزيز الهيكل الإداري. تجدر الإشارة إلى أن مجلس غازي عنتاب المحلي[59] قد أشرف على تسمية وترقيم 172 شارعا في سبعة أحياء من مدينة جرابلس، مع الحرص على حماية مبدأ التجانس الاجتماعي (صورة 18). كما تم إرفاق مخطط تفصيلي لنشاطات البلدية، وذلك لتعزيز الشعور بالثقة المتبادلة مع الأهالي، إلى جانب تأمين

[59] مجلس غازي عنتاب المحلي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

الخدمات الأساسية والحد الأدنى من الشروط المطلوبة لضمان حياة كريمة. في الأثناء، تم تجنب أي إعادة تسمية من شأنها أن تلحق الضرر بهيكل المدينة واستخدمت أسماء المناطق الأصلية في جميع الأنحاء.

تأسيس الخدمات الاجتماعية وتعزيز الثقة في المجتمع المحلي

تم التركيز على إنشاء المرافق الاجتماعية مثل نوادي المرأة والشباب، التي لم تكن منتشرة في سوريا قبل الحرب، فضلا عن الملاعب، (صورة 19) من أجل المساعدة على إعادة نسق الحياة الطبيعي.

صورة 19: ملعب مخصص للأطفال

تساهم مراكز الخدمة الاجتماعية الموجهة للتجمعات المدنية في تنمية القدرات الذاتية من خلال توفير مساحة لمناقشة المشاكل الراهنة، وقد أصبحت هذه المراكز نقاط جذب محلية في شمال سوريا. كما تقدم مراكز الخدمات الاجتماعية، التي تمولها مؤسسات حكومية تركية، برامج التكيّف للمحتاجين والأيتام. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء مراكز للشباب في جرابلس وتم اختيار وإرسال قادة شباب لتلقي تدريبات عملية في تركيا. وفي هذا الإطار، تبذل الجهات التركية مجهودا لتكوين قوى عاملة محترفة.

أصبحت هذه المراكز بمثابة مراكز تدريب وتحفيز للشباب، إذ تم بناء فضاءات رياضية للشباب وتم الانتهاء من بناء خمسة فضاءات لعب وملاعب كرة سلة في جرابلس، ووُزّعت المعدات الرياضية[60] على 60 مدرسة (صورة 20) و7500 لعبة و 347 كرة قدم و100 كرة للعب الكرة الطائرة و24 كرة سلة كجزء من برنامج الشباب [61].

صورة 20: ملعب مخصص للشباب

تم التركيز بشكل خاص على دعم ورعاية الأطفال والشباب. ولتحقيق هذه الغاية، تم تسريع الجهود الرامية إلى لمّ شمل الأسر ويجري تجميع أفراد العائلات

[60] بلدية غازي عنتاب. (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب
[61] بلدية ساهنبي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) سوريا. غازي عنتاب، ساهنبي، تركيا: بلدية ساهنبي

المنفصلة. وتم إطلاق مشروع دار الأيتام للأطفال الذين تم فصلهم عن أسرهم ولمن يحتاجون إلى الرعاية. كما تم الانتهاء من بناء 188 منزلاً، فضلا عن إنشاء مناطق التعزيز الاجتماعي في منطقتين مختلفتين. مع إعطاء الأولوية لتهيئة دور الأيتام وإعادة تأهيل الأيتام نفسيا. وفي هذا الإطار، يستمر تقديم الدعم النفسي والمساهمات الاجتماعية والثقافية والمساعدات لنحو 600 يتيم وطفل بلا أم.

حالة دور الأيتام في إدلب			
رقم	المخيم	التركز السكاني	خيام الإيواء
1	دار أيتام الرياح المرسلة	507	50
2	دار أيتام طيبة	585	134
3	دار أيتام بيان المشرف (الرجاء التثبت من قبل المدقق)	619	127
4	دار أيتام حماة الأمان	580	116
5	دار أيتام الفاروق عمر	275	135
6	دار أيتام زمزم	359	97
7	دار أيتام بردكلي	211	94
8	دار أيتام مانبول الحير (الرجاء التثبت من قبل المدقق)	203	50
9	دار أيتام التقوى	280	52
10	دار أيتام الأمل	129	88
11	دار أيتام السلام	154	30
12	دار أيتام وادي العزب	183	35
13	دار أيتام أمهات المؤمنين	340	85
14	دار أيتام	119	36
15	دار أيتام الجبل	525	105
	المجموع	4.980	1.234

كما أطلق الهلال الأحمر التركي التابع لمنطقة كيزلاي مشروع دار للأيتام. وقد استطاعت المنظمة، من خلال دور الأيتام، حماية وإدماج الأطفال داخل مؤسسات تربوية في مناطق تقع تحت سيطرة تركيا وقوات الجيش السوري

الحر. وتوفر دور الأيتام هذه الملابس والإقامة والغذاء والدعم النفسي والتعليم، فضلا عن إيجاد مقومات مناسبة لاستعادة نسق الحياة الذي عهده الأطفال في الماضي. (الجدول أعلاه)

في هذا السياق، افتتحت دور الأيتام حصرا في إدلب وشرعت في استقبال الأطفال بداية من آب/ أغسطس 2018،[62] كما تمت مباشرة برنامج رعاية لذوي الاحتياجات الخاصة. وفي هذا الصدد، شرعت الجهات المسؤولة في زيارة عائلات ذوي الاحتياجات الخاصة وتنفيذ دراسات ميدانية. كما تم توفير أطراف اصطناعية لنحو 65 من ذوي الاحتياجات الخصوصية، في انتظار الإيفاء ببقية الالتزامات.

وقامت المحافظات والبلديات صحبة الهلال الأحمر التركي بتأسيس مطابخ خيرية لتوفير خدمات غذائية يومية مجانا، إذ تُقدّم الوجبات الساخنة إلى 8000 شخص يوميًا. وكجزء من هذا العمل الخيري، وفر مجلس غازي عنتاب المحلي و بلدية كيزلاي الإحاطة الاجتماعية والدعم المالي لعائلات الشهداء عبر منحهم قصاصات شراء بقيمة 250 ليرة تركية[63] تُمكّنهم من اقتناء الحاجيات من السوق المحلية. علاوة على ذلك، تعمل إدارة الكوارث والطوارئ التركية على استكشاف أفق جديدة لبعث مشاريع مستقبلية لإيواء المُهجّرين في إطار مشروع لإعادة إسكان اللاجئين وتوفير الأسرّة والبطانيات ومعدات النظافة، فضلا عن توفير الملابس والطعام.

كما توفر إدارة الكوارث والطوارئ التركية الطحين، الذي تم شراؤه لتحضير الخبز في الأفران وتوزيعه على المحتاجين. من جهة أخرى، يتم تسليم رواتب 2200 موظف محلي في قطاعات الصحة والتعليم والأمن والحماية عن طريق البريد التركي الذي يؤمن أيضا خدمات الشحن والخدمات البريدية والخدمات المصرفية. (صورة 22) في الأثناء، تم افتتاح مراكز إفتاء في المنطقة، بالإضافة إلى صيانة

[62] كيزيلاى 2018. تقرير سوريا- الحدود. أنقرة. كيزيلاى
[63] بلدية غازي عنتاب. (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

وإصلاح المساجد عن طريق مراكز الولايات والقرى، حيث تم إصلاح 10 مساجد وأعيد بناء مسجد[64]. (صورة 23)

صورة 22: خدمات مكتب البريد التركي

[64] بلدية غازي عنتاب. (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب

صورة 23: المسجد الذي تمت إعادة بنائه

تحسين هيكلة الإدارة وضمان المصالحة السياسية

نظرا لغياب سلطة فعلية في سوريا، تمكنت التنظيمات الإرهابية من الأخذ بزمام الأمور. وفي شمال البلد الذي مزقته الحرب، أصبح باستطاعة المواطنين السوريين تشكيل مجالس محلية عن طريق إحصاء السكان، وهو ما يعتبر خطوة مهمة نحو الأمام. وقد تمت تهيئة المرافق المناسبة لهذه المجالس المحلية لتمارس حقها في الحكم الذاتي عن طريق الهياكل الإدارية المختصة في مجال القضاء وإنفاذ القانون والخدمات البلدية.

وعلى الرغم من استمرار الصراعات في شمال سوريا، إلا أنه قد تم إرساء حالة من الاستقرار النسبي. وتهدف الجهود التركية في هذا الشأن إلى تحصين المنطقة الشمالية من محاولات التنظيمات الإرهابية للتسلل وفرض سيطرتها من جديد. الجدير بالذكر أن بناء هيكلة إدارية متينة يبدأ في المقام الأول على مستوى الأفراد،

وهو ما فرض أولوية استخراج بطاقات الهوية تفاديا لدخول عناصر إرهابية للمنطقة، إلى جانب تنظيم عملية الحصول على المساعدات.

وقد أشعلت سياسة إتلاف المعلومات والوثائق الرسمية التي انتهجها تنظيم الدولة أو حزب العمال الكردستاني، فتيل الخلافات وجعلت مهمة استخراج الوثائق الرسمية مستحيلة باعتبار أنها باتت تتطلب آلية كاملة لكشف اللبس عن المعطيات الشخصية المتداخلة، وهو ما حتّم القيام بإحصاء السكان. وقد تم القيام بالإحصاء في مراكز القرى ومخيمات اللاجئين بحلول آب/ أغسطس 2018. وقد اعتمد التحليل الإحصائي على معطيات مرتبطة بالجنس والمستوى التعليمي ومكان الولادة. وفي الإبان، تم تركيز قاعدة بيانات رقمية ونظام تسجيل السكان بهدف توثيق سجل سكاني جديد.

ويهدف نظام تسجيل السكان إلى تثبيت المعلومات المتعلقة بحيازة الأسلحة ورخص القيادة والزواج وحالات الطلاق، وقد تم اعتبارًا من تموز/ يوليو 2018 توزيع بطاقات الهوية. وبموفى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، تم إصدار 7500 بطاقة هوية[65]. (صورة 24)

صورة 24: عينة من بطاقات الهوية التي تم توزيعها من قبل المجلس المحلي

ولم يتم الوصول إلى معظم السجلات والمستندات والمعلومات والخرائط اللازمة في السجل العقاري والأشغال المساحية. في المقابل، تم تحديد وأرشفة المعلومات والمستندات المتعلقة بنظام الملكية رقميًا. كما تم تحديد الموقع ورسم الخرائط والقياسات والتخطيط من أجل تنمية المجتمع المحلي وتلبية احتياجات السكان الإنسانية. كما قامت الجهات المعنية بأخذ القياسات اللازمة[66] لإنشاء خطوط طاقة مُؤمّنة وتعبيد الطرقات. ومن جهة

[65] بلدية غازي عنتاب. (تشرين الأول/ أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: . بلدية غازي عنتاب

[66] المرجع نفسه

أخرى، تم إيلاء عناية فائقة لمبادئ التقسيم العادل فيما يتعلق بالتوسع الحضري وحقوق الملكية.

تحقيق الاكتفاء للسلطة المحلية

صورة 25: مظاهر التطوير الزراعي والتعاون

تم اتخاذ التدابير اللازمة لتدريب قوى عاملة متخصصة في قطاعات عدة كالشرطة والمهنيين الصحيين وموظفي منظومة العدالة في سبيل دعم قدرات السلطات المحلية اللازمة لإدارة شؤونها الداخلية. وقد تم خلق الموارد من قبل السلطات التركية لمعاضدة الاقتصاد المحلي، فضلا عن فتح السوق التركية للمنتجين المحليين وشحن المنتجات التركية إلى المنطقة.

ونتيجة لذلك، حصل السكان المحليون على فرصة للكسب وتلبية احتياجاتهم بأسعار جذابة للغاية. وعلى النحو ذاته، أقبلت السلطات التركية على تشجيع التعاونيات لدعم الكفاءة الاقتصادية المحلية. (صورة 25)، إذ يتم شراء المنتجات الزراعية التي تزرع في المنطقة التي تتمتع بإمكانيات زراعية ملحوظة، بأسعار السوق، وهو ما من شأنه أن يشجع المنتجين المحليين على مزيد البذل.

صورة 26: المحكمة المحلية

وتشكل الجهود المنطوية على دعم خدمات إنفاذ القانون عنصرا لا يقل أهمية عن الأنشطة الاقتصادية في حد ذاتها. فعلى سبيل المثال، تم تنظيم هيكلة محكمة جرابلس في شباط/ فبراير 2017، فضلا عن فتح المحكمة الجديدة والسجن بُعيد الانتهاء من أعمال الترميم. (صورة 26). وقد تم العمل بآليات النظام القانوني المحلي في المحاكم، إذ يعمل في كل محكمة ثلاثة قضاة ومدعي عام اعتبارا من 2018. كما تم الشروع في برنامج الميزانية لضبط مخطط مالي حسب إيرادات ونفقات مجلس الحكم المحلي. ويقوم المجلس المحلي بتقديم خدمات للسكان من خلال استعمال موارده الخاصة. (صورة 27)

صورة 27: مقر مجلس محلي

وتم تحديد طريقة عمل مديرية الجمارك، فضلا عن التنسيق والتخطيط لجميع التفاصيل، والقيام بالدفوعات وتوثيق السجلات والاحتفاظ بها إلكترونيًا عند المعابر الحدودية. كما وقع إنشاء مديريات الشرطة البلدية، وبدأت مهام إنفاذ البلديات المحلية بعد إحصاء أماكن العمل الحالية وإخضاعها لإشراف الشرطة البلدية. من جهة أخرى، تم تحضير اللوائح التنظيمية، بموجب القوانين الملزمة، وإعداد تعريفة ضريبية وإصدار تراخيص العمل[67].

إنشاء هيكل اجتماعي متين ومستدام

تم تأسيس هيكل بيروقراطي في مدينتيْ الباب وعفرين، حيث تستمر عمليات صنع القرار المستمدة من الحكم الذاتي المجتمعي في التطور في ظل حكومة المصالحة الوطنية السورية. كما رأينا في مبادرات إعادة الإعمار التركية المذكورة في الأقسام أعلاه، أن هذه المناطق أصبحت مراكز جذب بالنسبة للسوريين القاطنين في شرق نهر الفرات وفي منبج. وفي ظل هذه المرحلة، يمكن القول إن جهود إعادة الأعمار وتعزيز التماسك الاجتماعي شجعت المجموعات العرقية المختلفة في سوريا على التعايش.

[67] بلدية غازي عنتاب. (تشرين الأول/أكتوبر 2018) جرابلس. غازي عنتاب، تركيا: . بلدية غازي عنتاب

وبموجب حالة الحماية المؤقتة، يُلبي السوريون الذين يعيشون حالياً في تركيا، مجموعة متنوعة من احتياجاتهم من خلال قنوات حكومية. لكن أولئك الذين ما زالوا في منطقة الصراع لا يتمتعون بالوضعية ذاتها. لذلك تقوم تركيا بعمليات تدخل على هذا الصعيد. ويتم تنفيذ أنشطة الهيكلة في سوريا بواسطة القوى العاملة السورية، وإعطاء الأولوية لتسويق منتجات المنطقة في تركيا. كما يواصل المجلس المحلي جهوده في جميع المجالات من أجل إنشاء هيكل قائم بذاته ومتين ومستدام في شمال سوريا، بينما تقدم تركيا المساعدة لدعم الأنشطة الاقتصادية للحكومة المحلية بطريقة مخططة. وفي ضوء هذه المساعدات، تم تحقيق التطوير الدائم للأنشطة الاقتصادية من خلال إنشاء مكاتب زراعية، وجرد وتطوير المنوال التنموي.

صورة 28: متجر يحتوي على منتجات فلاحية

وفي القياسات والتعدادات النهائية، على سبيل المثال، تم اكتشاف 410 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في جرابلس، كما زُرع الشعير على مساحة 310 ألف هكتار، والقمح في 30 ألف هكتار، والحمص في 15 ألف هكتار والسمسم في 7000 هكتار، والبطاطس في 3000 هكتار.

وفي المنطقة، مُنح 7000 مزارع 150 طنًا من الأسمدة و7200 طن من الشتلات و 3200 طن من المبيدات الزراعية. كما اشترت التعاونية الائتمانية الزراعية في 2017 حوالي 54560 كيلوغرام من العدس و53 ألف كيلوغرام من الحمص. وفي 2018، اشترت ما يقارب 59 ألف كيلوغرام من العدس و175 ألف كيلوغرام من البطاطس.

علاوة على ذلك، ومن أجل دعم تربية الحيوانات في المنطقة، تم توزيع 7200 دجاجة منتجة للبيض و5 أطنان من علف الدواجن و100 خلية من النحل و100 خلية فارغة. كما تم توفير التطعيم للوقاية من الأمراض مثل الحمى القلاعية والطاعون. وبالتالي، يمكن للسكان المحليين الحصول على سبل العيش والوصول إلى الموارد المستدامة.

بشكل عام، يمكننا القول إن السوريين عادوا للعمل في العديد من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والعدالة والأمن والخدمات البلدية والخدمات المصرفية، فيما استتبّ النظام في الحياة المجتمعية.

وتواصل إدارة الكوارث والطوارئ التركية والهلال الأحمر التركي رفقة المنظمات غير الحكومية تقديم جميع أنواع المساعدات للمناطق التي لا تصلها الاحتياجات الأساسية. في الواقع، تحاول هذه المؤسسات الحفاظ على التواصل من خلال إنشاء البنية التحتية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعددة للسكان المحليين.

وبالتالي، تقوم عملية إعادة الإعمار في سوريا على المثابرة والاستدامة. وتشير جميع الأعمال المذكورة في هذا القسم إلى المساعدات التي قدمتها تركيا للسوريين سواء في الأراضي التركية أو خارج حدودها؛ أي في سوريا.

ويقدم القسم التالي تحليلًا لكيفية تقبل السوريين لهذه الجهود وآرائهم حول المساعدات المقدمة.

نتائج عمليات البناء في المنطقة

في الحقيقة، إن المؤشر الأكثر دلالة على نجاح عملية إعادة الإعمار هو بداية عودة المدنيين إلى سوريا. وبالتالي، فإن البحث عن حجة تؤكد أن جهود إعادة بناء تركيا بعد عملية درع الفرات وغصن الزيتون في سوريا أسفرت عن الهجرة العكسية، يكشف أن جهود إعادة الإعمار فعّالة في ضمان الأمن.

في هذا السياق، أُجريت مقابلات بشأن عودة السوريين إلى سوريا مع أشخاص يعيشون في مناطق مختلفة من شمال سوريا. وكان أغلب الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلة يعملون في وظائف مدفوعة الأجر. وتتراوح الفئة العمرية للمشاركين بين 25 و35 سنة.

لقد عاش المشاركون في سوريا قبل النزاع. وكانوا يعيشون، على وجه التحديد، في حلب وعفرين وأعزاز وجرابلس أثناء الحرب، لكنهم هاجروا إلى تركيا بسبب الاشتباكات. مع ذلك، كانت الفرصة للدخول والخروج طوعًا من حلب وعفرين وجرابلس وأعزاز والإحساس بنبض الحياة في هذه المناطق متوفرة.

وفي المقابلات، تبادل المشاركون أفكارهم الإيجابية حول الأمن وإعادة الإعمار ونقلوا تطلعهم لنتائج مماثلة للاجئين في مناطق أخرى من تركيا. ويعتبر السوريون أن أنشطة إعادة الإعمار مغرية للغاية إلى جانب إنهاء الاشتباكات، حيث يمكن القول إن الجهود قد مهدت الأرضية المناسبة للسلام الدائم وربما شجعت على الهجرة العكسية.

وبالنظر إلى المقابلات المتعلقة بعفرين، من الممكن القول إن مشكلة الأمن تستمر جزئيًا بسبب العناصر الإرهابية. في المقابل، أُنشأت البنية التحتية واستأنفت المدارس والخدمات الصحية عملها، وشرعوا في حفظ سجلات السكان في بيئة رقمية، كما وزعت بطاقات الهوية. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن فرص العمل في عفرين قد ارتفعت وأن الحياة الاجتماعية قد تم إحياؤها.

ومع ذلك، كشفت المقابلات أن المخاوف الأمنية لم يتم القضاء عليها حتى الآن بسبب أنشطة خلايا حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الإرهابية في عفرين، وبالتالي، قام الإرهابيون بمحاولات لعرقلة إعادة الإعمار.

في الواقع، إن الرأي العام للأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات هو أن حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي لا يزال يحتفظ بوجوده في منطقة تل رفعت، أثر سلبًا على جهود إعادة الإعمار من خلال الدعاية.

في المقابل، بيّن المشاركون أن نجاح جهود إعادة الإعمار في جرابلس والباب تأثرت بشكل مباشر ببيئة الثقة التي تم إنشاؤها بنجاح في هاتين المدينتين. من هذا المنطلق، يمكن القول إن إنشاء بيئة آمنة، كشرط أولي ونشاط المرحلة الأولى في هذا النموذج، قد وجهت جهود إعادة الإعمار.

في الواقع، كانت النتائج التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات التي أجريت في أعزاز وجرابلس ذات محتوى مماثل جدا. وبشكل عام، يمكن القول إن الأمن قد تم فرضه بالكامل في المدن، والبنية التحتية خاضعة للتنظيم، والمدارس نشطة، والخدمات الصحية متوفرة، كما يتم إجراء سجلات السكان في بيئة رقمية، في حين ارتفعت وتيرة توزيع الهويات، كما أن فرص التوظيف في ازدياد وسيتم إحياء الحياة الاجتماعية.

وعلى الرغم من التحسن في الخدمات الصحية، إلا أن الاستجابات الطبية الحرجة والخطيرة لا تزال قائمة في تركيا. عادة، تعبر الأعراق العربية عن رضاها عن وجود تركيا في سوريا، قائلة إن صورة تركيا بين العرب دائماً إيجابية. وتعرف المناطق التي تتواجد بها تركيا بشكل كبير بارتفاع معدل الهجرة العكسية بها. يذكر أيضًا أن السوريين الذين يعيشون في مناطق أخرى، حيث لا يستتب الأمن، يحاولون الوصول إلى المناطق المذكورة أعلاه.

وبالإضافة إلى المقابلات، في اجتماع مع لجنة إعادة الاستقرار، التابعة لحكومة الائتلاف الوطني السوري، تم التعبير عن انطباعات إيجابية حول جهود إعادة الإعمار التركية في شمال سوريا. وقد ذكرت اللجنة، التي تتلقى مساعدة دولية، أن جهود إعادة الإعمار في تركيا:

- حوّلت المنطقة إلى مركز جذب
- أحيت الاقتصاد
- في أعقاب الجهود المبذولة لإنشاء إدارات محلية، شعرت القبائل العربية بالقدرة على معالجة المهام الإدارية / تمكينها من المساهمة في الإدارة ككل.
- تجمعت القبائل في المناطق الآمنة واستعادت ثقتها في تركيا.
- في الاجتماعات التي عقدت في تركيا لجمع القبائل العربية، أُعلنت النوايا على سبيل المثال فيما يتعلق بتحرير منبج أيضًا.
- بالتوازي مع جهود إعادة الإعمار، بات من الأسهل تحقيق توافق اجتماعي.

الخلاصة

من خلال النظر في إجراءات تركيا في شمال سوريا، فإن أنشطة إعادة الإعمار لديها القدرة على تحويل عواقب الصراعات إلى سلام وهدوء مستدامیْن. وبناء على ذلك، يؤثر التنفيذ المنهجي والشامل لإعادة الإعمار ضمن إطار إيجابي على الأسباب أو العواقب الرئيسية للصراع، مثل التطرف والتصدي للإرهاب. في الوقت نفسه، يخلق فرصًا للهجرة العكسية ويجذب الأشخاص المقيمين في مناطق الصراع الأخرى. في هذا الصدد، وفي حالة سوريا، قامت تركيا بما يلي:

- توجيه جميع مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية نحو إعادة الإعمار بالتخطيط المركزي والتنفيذ الميداني؛
- التخطيط المركزي وإعادة الإعمار على أساس نموذج كلي؛
- منح المسؤولية مباشرة للحكومات والإدارات المحلية فيما يتعلق بالتنفيذ الميداني؛
- اتخاذ التدابير لضمان التدفق غير المنقطع لاستثمارات البنية التحتية والخدمات إلى المناطق المجاورة لها؛
- النظر في النموذج الذي تحدده هذه الدراسة، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة والاكتفاء الذاتي والاستدامة عن طريق المساعدات الإنسانية الطارئة؛
- في إطار السلامة الإقليمية لسوريا ووفقًا للقوانين السورية، تمت زيادة قدرات الحكومات المحلية في جميع المجالات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية مثل العدالة والتعليم والصحة والتنمية.

بالنظر إلى ندرة حوادث جرائم النظام العام والأعمال الإرهابية، والزيادة في الهجرة العكسية في المناطق التي أعادت تركيا إعمارها في شمال سوريا، فإن الاستراتيجية التي اتبعتها تركيا قد أسفرت عن نتائج إيجابية.

وعلى الرغم من أن خطاب المنظمات الإرهابية ونظام الأسد كان مختلفا، إلا أن هذه الادعاءات بعيدة كل البعد عن واقع سكان المنطقة. وفي سوريا التي تتطلع إلى السلام، في المناطق التي لا تزال تركيا تؤمن فيها الأمن وتعيد إعمارها، يضطلع السكان المحليون بمتطلبات الحياة اليومية مثل الأنشطة السياسية والثقافية والاقتصادية والقضائية.

وهذا يقف كدليل ضد الادعاءات المذكورة أعلاه. ففي نهاية المطاف، تمكنت تركيا من إكمال عملية إعادة الإعمار بقدراتها الوطنية الخاصة والإيفاء بمسؤوليتها الإنسانية والأخلاقية - غير الموجودة في الثقافات الغربية - على أساس الأخوة.

مصادر

- إدارة الكوارث والطوارئ التركية "آفاد" "استجابة تركيا للأزمة السورية" أنقرة "آفاد"
- أحمد يلدز، "سياسة تركيا الفعالة تجاه البلقان وتأثير ذلك على العلاقات مع الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تراكيا في إدرنة، إدرنة 2006
- آلان ج. كوبرمان "دروس من ليبيا: كيف لا يمكنك التدخل؟" أيلول/ سبتمبر 2013. الموقع الالكتروني:
https://www.belfercenter.org/publication/lessons-libya-how-not-intervene,
استُخرجت بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
- وكالة الأناضول، "عملية ضد العصابات في الباب وعفرين"، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، https://www.aa.com. tr/tr/dunya/afrin-ve-babda-cetelere-operasyon/1316798،
استرجعت بتاريخ 18 شباط/فبراير 2019.
- أنتوني كوردسمان، "الحرب الأفغانية عام 2013: مواجهة تحديات الانتقال"، واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية 2013.
- أتيلا صاندقلي وجناب تشاكماك، "إعادة بناء سوريا"، (بيلغيسام، إسطنبول: 2014)
- بوغرا صاري، مراد تيناس، خطر الإرهاب على الديمقراطية والإنسانية: مثال حزب العمال الكردستاني (أنقرة: مركز الدراسات الأمنية والإرهاب الدولي، 2018)
- بلدية غازي عنتاب الكبرى. (2018). المهاجرون السوريون، الأنشطة الإغاثية والإنسانية ضمن عملية درع الفرات. غازي عنتاب، تركيا: بلدية غازي عنتاب الكبرى.
- مقر والي غازي عنتاب. (تشرين الأول/أكتوبر، 2018). عرض تقديمي عن طرابلس. غازي عنتاب، تركيا: مقر والي غازي عنتاب.
- صحيفة حرييت "أردوغان: نقوم بتطبيق اتفاقية منبج التي وقعناها في أمريكا خطوة بخطوة" 18 حزيران/يونيو 2018، استرجعت بتاريخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
- صحيفة حرييت، "رئيس الوزراء يلدرم: هدف عملية غصن الزيتون هو تنظيف المنطقة من الإرهابيين"، 21 كانون الثاني/يناير2018
http://www.hurriyet.com.tr/basbakan-yildi-rim-zeytin-dali-harekatinin-am-40717168
استرجعت بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- وزارة الداخلية، "شارك وزير الداخلية، السيد سويلو، في مؤتمر الحكومات الدولية لاتفاق الهجرة الدولي"، https://www.icisleri.gov.tr/bakan-soylu-kuresel-goc-mutabakati-hukumetlerarasi-konferansina-katildi
- استرجعت بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2018.

- وكالة إخلاص الإخبارية، "بيان رئاسة الأركان حول عملية درع الفرات"، 26 آب/أغسطس 2016، استرجعت بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- جيمس إرنست "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: تعقيد وتحديات تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية في كوسوفو"، أطروحة غير منشورة (جامعة كيرتين الأسترالية، بيرث 2011).
- الهلال الأحمر. (2018). تقرير سوريا/الحدود والساحة الداخلية. أنقرة: الهلال الأحمر.
- لقمان رادبي، "إدارة الحكم الذاتي الإقليمية الكردية في سوريا: أسلوب جديد للدولة ووضعها في القانون الدولي مقارنة بحكومة كردستان الإقليمية في العراق"، المجلة اليابانية للعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 3، أيلول/ سبتمبر 2016، الصفحات 488.468.
- مراد يشيلتاش، مروة سيرين، نجدت أوزتشيلك، عملية درع الفرات: تنفيذ العملية وتأسيس الاستقرار والدروس المستخلصة، (تقرير مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، 2017)
- نسرين عزيمي "تحديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: ما الذي تعلمناه خلال العقد الماضي؟" ملاحظات المحاضرة على الرابط: https://home.hiroshima-u.ac.jp/heiwa/cons/Azimi/03.pdf استُرجعت بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.
- نهاد علي أوزجان، "بوتين والقضية السورية"، وقف أبحاث السياسة الاقتصادية التركية "تيباف"، https://www.tepav.org.tr/tr/ blog/s/6058 استرجعت بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2017
- أوسكاري إيرونين، "الأساليب التي تتبعها نماذج فرق إعادة الإعمار في أفغانستان لتحقيق الاندماج على الصعيد المدني والعسكري"، دراسات إدارة الأزمات المدنية في مركز إدارة الأزمات في فنلندا، المجلد. 1/5، (2008)
- نسرين عزيمي، تحديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع: ما الذي تعلمناه في العقد الماضي؟، (معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث، تويوهوغاكو: 2004).
- سانام ناريجي أندرليني وجودي البشرى "إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع"، (كاتبتان) قسم "المرأة التي تخوض السلام" في موقع إنترناشيونال ألرت، بحث بعنوان "السلام المستدام: مجموعة أدوات للدعوة والعمل" (لندن، مبادرة الأمن الشامل 2007، ص51).
- بلدية شاهين بيه. (تشرين الأول/أكتوبر، 2018). عرض تقديمي حول سوريا. غازي عنتاب، شاهين بيه، تركيا: بلدية شاهين بيه.
- رئاسة الجمهورية التركية، "بيان صحفي حول الاجتماع الأمني"، https:// www.tccb.gov.tr/cumhurbaskanligi-sozculugunden/1695/89188/guvenlik-toplantisi na-il- iskin-basin-aciklamasi استرجعت بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2018.

- رئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق - تيكا، "مذكرة معلومات" حول الدراسة المعمولة (أنقرة، تيكا، 2018) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. الموقع الالكتروني: https://unama.unmissions.org/geneva-conference-afghanistan استُخرجت بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الموقع الالكتروني: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria#_ga=2.9195637.1958257594.15444 استُخرجت بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.
- البنك الدولي، Three Views https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/4588/deor_11_2_3_6. (المسترجعة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2018).

على الرغم من أن عملية إعادة الإعمار في الأعمال الأدبية تتكون من ثلاث مراحل، وبالنظر إلى جهود تركيا لإعادة الإعمار في سوريا، من المرجح أن تُشرَح عملية إعادة الإعمار على 10 مراحل بالفعل. وقد تطلبت الأولويات الأمنية لتركيا، وحاجتها لإدارة عواقب النزاعات في سوريا من خلال استراتيجية دائمة ومستدامة، تبنيها لمقاربة برغماتية في تنفيذ جهود إعادة الإعمار. وحيال هذا الشأن، تهدف تركيا إلى:

- توفير خدمات الطوارئ التي يحتاجها السكان المدنيون
- تحسين البنية التحتية المدمرة وجعل هذه المناطق صالحة للسكن
- ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على المستوى "المحلي" من خلال تمكين السكان المحليين من الإدارة الذاتية
- ضمان الاكتفاء الذاتي للسكان المحليين

في الوقت الحالي، تبدو سوريا كمثال حي لبلد تمزق أوصاله الحروب، في حين وفرت تركيا نموذجًا جديدًا لمبادرات إعادة الإعمار على أساس جهودها الناجحة في شمال سوريا خلال النزاع السوري.

علــى الرغــم من أن عملية إعــادة الإعمار في الأعمال الأدبيــة تتكون من ثلاث مراحل، وبالنظر إلى جهود تركيا لإعادة الإعمار في سوريا، من المرجح أن تُشرّح عملية إعادة الإعمار على 10 مراحل بالفعل. وقد تطلبت الأولويات الأمنية لتركيا، وحاجتهــا لإدارة عواقــب النزاعــات فــي ســوريا من خــلال اســتراتيجية دائمة ومستدامة، تبنيها لمقاربة برغماتية في تنفيذ جهود إعادة الإعمار. وحيال هذا الشأن، تهدف تركيا إلى:

- توفير خدمات الطوارئ التي يحتاجها السكان المدنيون
- تحسين البنية التحتية المدمرة وجعل هذه المناطق صالحة للسكن
- ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على المستوى "المحلي" من خلال تمكين السكان المحليين من الإدارة الذاتية
- ضمان الاكتفاء الذاتي للسكان المحليين

في الوقت الحالي، تبدو سوريا كمثال حي لبلد تمزق أوصاله الحروب، في حين وفرت تركيا نموذجًا جديدًا لمبادرات إعادة الإعمار على أساس جهودها الناجحة في شمال سوريا خلال النزاع السوري.